النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام
من أجل الاشتراكية

■ العدد : 581 ■ من نونبر 28 الى 4 دجنبر 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

صون حقي الإضراب والتقاعد معركة مصيرية

09 08 07

عبد الله غميمط:

ضيف العدد

أمام إصرار حكومة أرباب العمل على تمرير هذا المشروع التراجعي... كان لزاما إطلاق مبادرة نضالية في اتجاه التصدي لهذه المخططات

15

الطبقة العاملة الزراعية بين ظلم القانون وتكثيف الاستغلال

06

العدالة الجنائية الدولية تهزم ناتانياهو وغلانت كبار الإرهابيين بالكيان الصهيوني

12

كلمة العدد:

واجب سحب مشروع القانون التكبيلي للإضراب فوق الجميع

في قضية ما يسمى مشروع «القانون التنظيمي لممارسة حق الاضراب» لا توجد أدنى فرصة ليخرج هذا القانون بحمولة منصفة للمعنيين المباشرين من عمال ومأجورين ضحايا الاستغلال الطبقي والاستبداد. لقد وضع بإحكام بين فكي الحكومة ونقابة الباطرونا أو الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وقد تتوافق من أجل تمريره المركزيات النقابية ما لم تنفض الغبار على تجاربها البيروقراطية المعهودة فتنقذ ما تبقى من مكتسبات كان من ورائها كفاح جماهير الشعب المغربي وفي مقدمتها الطبقة العاملة.

لقد قامت الحكومة بإعداد مشروع قانون تنظيمي متعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب مسجل تحت رقم 15.97 من موقعها كسلطة حاسمة بين الفرقاء دون أن تتمتع أصلا بالشرعية الشعبية، مؤطرة بدستور ديمقراطي أو تكون نتاج عملية انتخابية نزيهة كما هو شأن مؤسسة البرلمان التي ستصادق بشكل جزافي على مشروع يفترض أنه فاصل في طبيعة المنازعات التي يدخلها الأجراء مضطرين بعد نفاذ كل وسائل تفكيك نزاعات الشغل قبل الخوض في الإضراب الذي يكون دائما هو الاستثناء...

وبانفراد الحكومة في إعداد المشروع وعدم الأخذ برأي المركزيات النقابية ولا بملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تكون الحكومة قد أعلنت عن نيتها بل عن عزمها في عزل الطبقة العاملة وتجريدها من سلاحها الأقوى في الدفاع عن حقوقها المشروعة في خدمة مباشرة للكتلة الطبقية السائدة والرأسمال المفترس في المغرب.

كما كان منتظرا، فرض هذا المشروع تفكير بعض النقابات في الرد على الحكومة بالرفض مع السحب الفوري والعودة إلى الأساس المادي لممارسة حق الإضراب وحماية الشغيلة من الاستغلال واستبداد أرباب العمل والسلطات الوكيلة. لقد تفاعلت الأطراف المعنية ببعض الملاحظات العامة التي سجلتها على مشروع القانون الذي سينظم حق الإضراب، وخاصة منها المركزيتين النقابيتين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد المغربي للشغل وكذا ما سجلته الجامعة الوطنية للتعليم «التوجه الديمقراطي» العائدة من معارك الحراك التعليمي وما أثاره من جدل نموذجي حول مشروعية المطالب وطبيعة الممارسة النقابية ومحدوديتها. حاولت هذه التنظيمات النقابية كما بعض التنظيمات السياسية المعنية بقضايا الطبقة العاملة ومنها حزب النهج الديمقراطي العمالي وتنظيمات يسارية وديمقراطية، حاولت أن تحاصر بالحجة والدليل ما ذهب اليه واضعو المشروع المناقض لممارسة حق الإضراب والذي نصب في مشروعه 49 مادة منها: ما يقدم أحكاما عامة (من ستة مواد)، ما يعرض شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص (من المادة 7 إلى 29)، شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع العام (من المادة 30 إلى 33 أي أربعة مواد فقط مقارنة مع القطاع الخاص)، عرض الأحكام الخاصة بالإضراب في المرافق الحيوية (مادة واحدة)، التنصيص على العقوبات (12 مادة: من 35 إلى المادة 46) ثم يختم في الباب السادس بثلاثة مواد تخص الأحكام المختلفة...

ها هي بعض المبادرات الملموسة، قد أعلنت عن نفسها من خلال مبادرة الجبهة المغربية ضد قانوني الاضراب والتقاعد، اللقاء الموسع الذي دعت إليه ك د ش وكذا اللقاءات التعبوية ومذكرة ا م ش. غير أن هذه الخطوات في مجملها مترددة تجس نبض تفاعل الحكومة في اتجاه غير محسوم العواقب بل في اتجاهات مخيفة في ظلام الحسم مع كل ما يمكن الطبقة العاملة ومعها مجموع الطبقات الشعبية في تحصين مكتسباتها والدفاع عن حقوقها المشروعة التي تتهددها أشباح الاستغلال والاستبداد من دون كلل.

لا تزال الفرصة ممكنة أمام هذه المبادرات في التحلي بالتواضع وروح العمل الوحدوي خاصة بين المركزيتين النقابيتين بدعم واحتضان من طرف الجبهة المغربية لمناهضة قانوني الإضراب والتقاعد لما لهذه الأخيرة من أهمية وتجربة نوعية مع محطات الحراك التعليمي.

إنها أيضا فرصة إعادة رص الصفوف وترتيب مجموع مكونات أدوات الدفاع الذاتي للجماهير في معاركها التي لا مناص منها، خاصة وأن النظام القائم في بلادنا عازم على توفير جميع شروط تمرير القوانين والمخططات الطبقية بشكل نهائي.

الوضعية وفي شروطها الصعبة تستدعي تعبئة الجميع والإعداد لمواجهة هذا المشروع التكبيلي للحق في الإضراب. وكلها تستوجب أول ما تستوجب، تلك الإرادة السياسية والاستعداد للنضال ميدانيا عبر تأطير وتنظيم العاملات والعمال وكل الأجراء وتعبئتهم على شرعية مناهضة هذا المشروع الذي يندرج في إطار تلك المخططات الطبقية التي تستهدف كرامة وحقوق الطبقة العاملة والطبقات الشعبية. لن تكتمل شروط مواجهة النقابات لمشروع القانون التكبيلي إلا بدعم من القوى السياسية المناضلة المناهضة للمخزن والخوض في معركة شاملة تهم القوى العمالية كما تهم النخب السياسية في اتجاه توفير شروط المجابهة ضد السياسات الطبقية من خلال توحيد كل الفئات المناضلة في معركة طبقية تنشد تحقيق سحب مشروع قانون الإضراب. وحتى إذا ما تم التواطؤ على تمريره وجب مواصلة النضال من أجل اسقاطه واسترجاع سلاح الطبقة العاملة المشروع في الدفاع عن حقوقها على طريق إسقاط كل المخططات الطبقية وتحقيق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

حزب النهج الديمقراطي العمالي:
يثمن قرار الجنائية الدولية ويدعو للمزيد من النضال لإسقاط التطبيع

أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال في حق رئيس حكومة الكيان الصهيوني نتنياهو ووزير الدفاع السابق غالنت، وهي سابقة مهمة فيما يخص متابعة مجرمي الحرب الصهاينة المحميين من طرف الإمبريالية الأمريكية وحلفاءها، رغم ما يشوب هذا الحكم من نقط ضعف كالمساواة بين الجلاد والضحية، بين مقاومة الاستعمار لحركة التحرر الوطني الفلسطينية وبين كيان استعماري استيطاني عنصري، وبناء عليه فإن حزب النهج الديمقراطي العمالي يؤكد على ما يلي:

1) تثمين القرار الحقوقي الجريء للمحكمة الجنائية الدولية في حق مجرمي الحرب نتنياهو وغالنت رغم الضغوطات الشديدة والتهديدات السافرة من طرف الإمبريالية الأمريكية لحماية مجرمي الكيان الصهيوني، هذا الكيان الذي يعتبر أداتها العسكرية لفرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط.

2) اعتباره مذكرة الاعتقال امتحان لمدى التزام الدول الموقعة على "نظام روما" بتنفيذ مقتضياته وذلك بملاحقة المجرمين نتنياهو وغالنت، ودعوته إلى استمرار النضال الحقوقي والسياسي لأحرار العالم لتوسيع دائرة متابعة واعتقال كل قادة الإجرام والإبادة الصهيونية في حق الشعب الفلسطيني وإدانة مدعميهم وحماتهم باعتبار ذلك مدخلا لرد الاعتبار للمعايير الكونية والشمولية لحقوق الإنسان وإعمال الالتزام بها من طرف الدول.

3) رفضه المطلق متابعة قادة المقاومة الفلسطينية أحياء أو أمواتا لاعتبار المقاومة للطغيان والاستعمار حق ثابت في المنظومة الحقوقية الكونية للشعوب المستعمرة.

4) تحيته لدولة جنوب أفريقيا المحركة للدعوة ضد الأبارتايد والإبادة الجماعية للكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني ولكل الدول التي انضمت للدعوة القضائية.

5) تثمينه للدور الذي لعبته القوى التقدمية والديمقراطية والحية المناهضة للصهيونية والإبادة وللتطبيع في البلدان العربية والمغاربية ودور أحرار وحرائر العالم من حركات طلابية وإعلاميين ورياضيين ومثقفين وفنانين وتنظيمات سياسية ونقابية وحقوقية في فضح الدعم العسكري والمالي والإعلامي الأمبريالي الذي يمكن الكيان الصهيوني من الاستمرار في حرب الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني والعدوان الإجرامي على لبنان وسوريا ودول الإسناد.

6) إدانته لخنوع وتواطؤ الأنظمة الرجعية وخاصة المطبعة مع الكيان الصهيوني وانفضاح أدوارها وخيانتها واستمرارها في التطبيع رغم كل ما يحدث من مجازر في حق الشعبين الفلسطيني واللبناني، ومنها النظام المغربي. وينادي بالمزيد من النضال والضغط بمختلف الوسائل لإسقاط التطبيع وفضح دعاته وكل الأبواق المتصهينة.

7) اعتباره أن المعركة ستبقى مستمرة على كافة الواجهات وتتطلب المزيد من النضال الوحدوي في كل أرجاء العالم وبكافة الأشكال لعزل ودحر الأبارتايد الصهيوني نهائيا بفلسطين وتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه السياسية والتاريخية في عودة اللاجئين وتقرير المصير وبناء دولته الديمقراطية المستقلة على كامل فلسطين وعاصمتها القدس.

المكتب السياسي
24 – 11 – 2024

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع
جبهة مناهضة التطبيع تخلد اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

اجتمعت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، يوم السبت 23 نونبر 2024، في لقائها الدوري، وتدارست مجمل التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وخاصة ما يتعلق بقرار المحكمة الجنائية الدولية بإلقاء القبض على المجرمين نتنياهو وغلانت.

كما قامت بتحديد وتدقيق الخطوات العملية لعدد من المحطات المتعلقة بتخليد اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة واليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. كما توقفت عند محاكمة 13 مناضلا من مناضلي الجبهة بسلا ومحاكمة المناضل الشاب إسماعيل الغزاوي في حالة اعتقال.

وبعد تقييم أشغال ملتقى فروع الجبهة، المنعقد في نفس اليوم بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، قررت السكرتارية الوطنية، إبلاغ الرأي العام ما يلي:

1. تشيد بقرار الجنائية الدولية باعتقال ومحاكمة كل من نتنياهو وغلانت بسبب ارتكابهما أبشع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة والتطهير العرقي في حق الفلسطينيين وتدعو إلى ممارسة كافة أشكال الضغط لتطبيق هذا القرار التاريخي على غرار ما قررت القيام به عدد من الدول وتوسيعه ليشمل باقي القيادات المتورطة في تلك الجرائم البشعة بفلسطين وغزة بشكل خاص.

2. تدين في هذا الصدد موقف الإدارة الأمريكية الرافض للقرار المذكور والمنحاز للإجرام والمجرمين الصهاينة الأمر الذي يعني استمرار شراكتها الكاملة والمفتوحة في حرب الإبادة كما تدعو إلى استمرار النضال لوقف إمداد الكيان الفاشي بكل أنواع العتاد العسكري. وتستنكر استعمال أمريكا حق الفيتو للمرة الرابعة منذ انطلاق ملحمة طوفان الأقصى في مجلس الأمن من أجل وقف إطلاق النار الفوري في غزة...

3. تندد باستمرار التطبيع والتنسيق والتحالف مع العدو الصهيوني والأنظمة الرجعية العربية ومنها النظام المغربي.

4. تدين اقتحام المجرم بنغفير للحرم الإبراهيمي بالخليل والاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى من طرف قطعان المستوطنين تحت حماية الجيش الصهيوني.

5. توجه تحيات الاعتزاز والفخر والتقدير للمقاومة بكل فصائلها بمختلف بلدان المنطقة في مواجهة المشروع الصهيوني التوسعي.

6. تجدد دعوتها للمشاركة في الوقفة أمام مقر البرلمان بالرباط بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، يوم الاثنين 25 نونبر 2025، على الساعة الخامسة والنصف مساء (17:30)، أمام البرلمان للتنديد بكافة أشكال العنف ضد المرأة بوجه عام وتقتيل وتجويع وتشريد المرأة الفلسطينية على وجه الخصوص.

7. تدعو إلى وقفة احتجاجية يوم الخميس 28 نونبر 2024، على الساعة التاسعة صباحا أمام المحكمة الابتدائية بسلا، حيث سيمثل 13 مناضلا من مناضلي الجبهة للمرة السابعة وذلك بسبب مشاركتهم في وقفة سابقة أمام متجر كارفور بنفس المدينة يوم 25 نونبر 2023.

8. تدعو إلى وقفة احتجاجية أمام المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء، عين السبع، ضد المحاكمة الظالمة لمناضل الجبهة إسماعيل الغزاوي، صباح يوم الثلاثاء 26 نونبر 2024.

9. تدعو فروعها ومكوناتها إلى إنجاح فعاليات اليوم الوطني الاحتجاجي التضامني الثامن عشر بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وذلك يوم الجمعة 29 نونبر 2024، عبر التظاهر في مختلف مناطق بلادنا، أمام متاجر كارفور بالمدن التي توجد فيها هذه المتاجر، وفي الساحات العمومية والأحياء الشعبية بباقي المدن.

10. تشيد بنجاح ملتقى فروع الجبهة الذي شكل مناسبة هامة للتواصل الداخلي المباشر وتبادل التجارب وتدارس برنامج الجبهة للفترة المقبلة على كافة واجهات العمل وتعبر عن اعتزازها بالأجواء الوحدوية والإيجابية التي تميز عمل جبهتنا مركزيا وعلى مستوى الفروع كما بالدينامية المستمرة في تأسيس فروع ومجموعات مهنية وفئوية جديدة وفي مقدمتها "مغربيات ضد التطبيع".

السكرتارية الوطنية.
السبت 23 نونبر 2024.

السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد

تُعلن استعدادها للتفاعل مع كل المبادرات الاحتجاجية الوحدوية، وتدعو لوقفات احتجاجية بالجهات الأحد فاتح دجنبر 2024، ولمسيرة احتجاجية مركزية الأحد 15 دجنبر 2024 بالرباط

عقدت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد اجتماعها العادي، وبعد استحضارها لخطورة مضامين مشروع قانون الاضراب 97-15 على الحق في ممارسة الاضراب مستقبلا، وحمله لكل المثبطات والعراقيل في وجه الطبقة العاملة لممارسة حقها في الدفاع عن حقوقها ومكتسباتها باللجوء لسلاح الإضراب الذي تحقق بفضل التضحيات الجسام لقرون من الزمن، وإصرار حكومة الباطرونا على فرضه باللجوء إلى البرلمان والاستئساد بالأغلبية ضدا على مصالح الطبقة العاملة.

ومن جهة أخرى عزم الحكومة على تمرير ما يسمى بإصلاح أنظمة التقاعد من خلال إعادة تمرير سيناريو «الثالوث الملعون» (اعمل أكثر، ساهم أكثر، استفد أقل)، وبالتالي الإجهاز على ما تبقى من مكتسبات وانتهاك للحقوق الأساسية للشغيلة والمتقاعدين ودوي الحقوق والحق في مستوى معيشي كريم لهم ولأسرهم...؛

وأمام هذا الوضع الخطير، وتداعياته المستقبلية على الحريات النقابية ببلدنا، فإن السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد تعلن ما يلي:

1. تجديد رفضها لمشروع القانون التكبيلي للإضراب 97-15 بكل اجتهاداته، ولما يسمي بإصلاح أنظمة التقاعد؛
2. تنظيمها لوقفات احتجاجية على المشروع التراجعي بالجهات يوم الأحد فاتح دجنبر 2024، ودعوتها لكافة مكونات الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد وكل التنظيمات النقابية والمهنية والشبابية والسياسية الرافضة للمشروع بالتعبئة والمشاركة القوية في هذه المحطة النضالية؛
3. تنظيمها مسيرة احتجاجية مركزية يوم الأحد 15 دجنبر 2024 بالرباط على الساعة الحادية عشر صباحا انطلاقا من ساحة باب الحد؛
4. استعدادها للتفاعل مع كل المبادرات النضالية الهادفة للتصدي لهذا المشروع التجريمي للحق في الاضراب؛
5. تجدد رفضها القاطع لقانون 23-54 القاضي بتخريب مكتسبات الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي CNOPS، وتعتبره تجسيد فعلي للاختيارات اللااجتماعية لحكومة الباطرونا؛
6. دعوتها لكل القوى المناضلة الى الانخراط ودعم معركة التصدي الوحدوي للمخططات الطبقية الرامية للإجهاز على المكتسبات والحقوق؛

عاشت الجبهة المغربية ضد قانوني الاضراب والتقاعد،

عاشت الوحدة النضالية في مواجهة الهجوم على المكتسبات والحقوق

بالوحدة والتضامن اللي بغيناه يكون يكون

عن السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد FMCLGR

الجامعة الوطنية للتعليم FNE الكاتب العام الوطني: غميمط عبد الله

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي FNSA

UMT الكاتب العام الوطني: عريش بدر

النقابة المستقلة للممرضين وتقنيي SIITS الكاتب العام الوطني: جعى مصطفى

النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام SIMSP الكاتب العام الوطني: المنتظر العلوي عبد الله

النقابة الوطنية المستقلة لهيئة تفتيش الشغل SNICIT الكاتب العام الوطني: أطويف الحسين

الهيئة الوطنية للتقنيين بالمغرب CNTM الرئيس: الصادوق محمد الأمين

النقابة الديمقراطية للبحارة الصيادين بالمغرب FSD الكاتب العام موناصير ابراهيم

النقابة المستقلة للأطر الإدارية والتقنية للصحة والحماية الاجتماعية SICATSPS الكاتب العام: اوعزيا محمد

شبكة تقاطع للدفاع عن الحقوق الشغلية Jonction المنسق: مجدي حميد

شبيبة النهج الديمقراطي العمالي:

أطلقوا سراح الناشط إسماعيل الغزاوي الناشط الشبابي المناهض للتطبيع

القمع والتضييق لن يثني الشبيبة المغربية من الانخراط في معركة مناهضة التطبيع مع القتلة

تابعت شبيبة النهج الديمقراطي العمالي باستياء كبير توقيف السلطات الأمنية مساء يوم الثلاثاء 19 نونبر 2024 للناشط المناهض للتطبيع مع الكيان الصهيوني والمهندس الزراعي إسماعيل الغزاوي والاحتفاظ به رهن الحراسة النظرية بعد استدعاءه للمثول، أمام الفرقة الوطنية للشرطة القضائية في الدار البيضاء.

وكان الناشط إسماعيل الغزاوي قد سبق وتعرض لتعنيف حاد من قبل القوات القمعية واعتقاله يوم الجمعة 25 أكتوبر 2024 قرب القنصلية الأمريكية بالدار البيضاء البت شهدت احتجاجا سلميا ضد الدور المخزي للإدارة الأمريكية المدعمة لحرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني، وتم اقتياده إلى ولاية الأمن بالبيضاء، ليتم إطلاق سراحه.

إن شبيبة النهج الديمقراطي إذ تدين التضييق والقمع المخزني ضد كل النشطاء والاصوات المناهضة للتطبيع، فإنها تعلن تضامنها التام مع إسماعيل الغزاوي، وتطالب بإطلاق سراحه فورا دون قيد أو شرط.

كما تدعو شبيبة للنهج الديمقراطي العمالي كافة الشباب المغربي الى تصعيد النضال ضد التطبيع مؤكدة في ذات الصدد أن القمع المخزني للفعاليات المناهضة للتطبيع لن يثني الشبيبة المغربية من مواصلة نضالها الدؤوب الوحدوي المتضامن مع الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة بكل وأشكالها، والرافض لسياسة التطبيع الخياني.

عن المكتب الوطني

حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة مراكش / آسفي:
يتضامن مع سكان الجهة في معاناتهم جراء مخلفات الزلزال، ويطالب بالتدخل الفوري لتقديم الدعم للمتضررين، ومع المعطلين المتابعين وضحايا التهميش وقمع الحريات

انعقد يوم الاثنين 18 نونبر 2024 اجتماع للمجلس الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة مراكش/ آسفي عن بعد، وذلك لتدارس خلاصات المجلس الوطني الأخير للنهج الديمقراطي العمالي ومناقشة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالجهة ومتابعة الأوضاع التنظيمية الداخلية للحزب. وبعد استكمال مناقشة نقط جدول أعماله أصدر البيان التالي:

يأتي انعقاد اجتماع المجلس الجهوي في ظرفية دولية تتسم باستمرار أزمة النظام الرأسمالي الامبريالي الذي يسعى جاهدا إلى تجاوزها من خلال اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية، وإلى نهج السياسة الحمائية، وتكثيف استغلال الشعوب والإجهاز على المكتسبات الاجتماعية للطبقة العاملة، وتسعير الحروب بهدف ترويج تجارة الأسلحة...

أما على الصعيد الإقليمي، فيتميز الوضع بتصعيد عدوان الكيان الصهيوني على الشعبين الفلسطيني واللبناني بتواطؤ مباشر من الأنظمة العربية الرجعية المطبّعة، وبدعم مباشر من الامبريالية الأمريكية وحلفائها الغربيين الذين ما فتئوا يقدمون الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي لكيان الاحتلال الذي يعاني من أزمة متفاقمة باطراد، بفعل ضربات محور المقاومة. وعلى الرغم مما تعانيه المقاومة من خسائر مادية وبشرية بفعل همجية الكيان الصهيوني العنصري (العدد الهائل للجرحى ارتقاء آلاف الشهداء، اغتيال القيادات السياسية والعسكرية وتدمير البنية التحتية بقطاع غزة والضفة الغربية ولبنان)، فإنها مستمرة في إيلام العدو وإرباك حساباته.

أما على الصعيد الوطني فلا يزال النظام المخزني مستمرا في سياسته الطبقية النيوليبيرالية المتوحشة التي تسابق الزمن من أجل الإجهاز على مكتسبات الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية الكادحة (قانون الإضراب، التقاعد، الخدمات الصحية...)، كما لا يزال مستمرا وبإمعان في التطبيع مع العدو الصهيوني، وفي خنق الحريات، ومنع الاحتجاج السلمي، وتكريس الهشاشة في شتى المجالات، وتشجيع مختلف مظاهر الريع الاقتصادي والسياسي؛ الشيء الذي أدى إلى رفع الاسعار وغلاء المعيشة بصورة غير مسبوقة. هذا في الوقت الذي مازالت فيه السجون مُكتظّة بالمعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والحراكات الاجتماعية.

أما على صعيد جهة مراكش/ آسفي فالأوضاع تتميز ب:

-استمرار التلكؤ في معالجة آثار الكوارث الطبيعية وضعف تدخل الدولة لبناء الدور المدمرة لساكنة الحوز نتيجة الزلزال المدمّر.

- استمرار معاناة الطبقة العاملة عامة وتفاقم مظاهر استغلال العمال والعاملات في مختلف القطاعات.

- معاناة المواطنين والمواطنات من ضعف الخدمات الاجتماعية في الصحة والتعليم والنقل، بسبب سوء الخدمات وضعف بنيات الاستقبال، وقلة الأطر ...

وعليه فإن المجلس الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة مراكش/ آسفي، وبعد تدارسه لخلاصات المجلس الوطني الأخير لحزب النهج الديمقراطي العمالي، ومتابعته للأوضاع جهويا ووطنيا ودوليا، فإنه يبلغ الرأي العام الوطني والجهوي بما يلي:

1- يثمن خلاصات المجلس الوطني للنهج الديمقراطي العمالي، ويلتزم بتجسيد شعار البلترة والتقوية والتصليب من أجل بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

2- يقف وقفة إجلال وتقدير أمام رواح شهداء الشعب الفلسطيني بغزة والقطاع ولبنان، وبجبهات الاسناد بكل من اليمن والعراق وسوريا، ويعبر عن تضامنه المطلق مع الشعبين الفلسطيني واللبناني في مواجهتهما لجريمة الإبادة الجماعية بفلسطين والحرب الهمجية بلبنان، ويندد بالدعم الذي يحظى به الكيان الصهيوني سواء من طرف حكومات الغرب الامبريالي وعلى رأسه أمريكا، أو من طرف الأنظمة العربية الرجعية المطبّعة والمتواطئة.

3- يطالب النظام المخزني المغربي بإنهاء اتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني وإغلاق كل تمثيلية له ببلادنا.

4- يعبر عن تضامنه مع نضالات الطبقة العاملة وعموم الكادحين في نضالاتهم المشروعة، حفاظا على حقوقهم وصونا لمكتسباتهم، ومع نضالات المتقاعدين وخاصة منهم متقاعدي المجمع الشريف للفوسفاط بكل من آسفي واليوسفية وبنكرير.

5- يتضامن مع سكان الجهة في معاناتهم جراء مخلفات الزلزال، ويطالب بالتدخل الفوري لتقديم الدعم للمتضررين.

6- يطالب الدولة بتوفير الشغل للمعطلين والرفع من الأجور واتخاذ التدابير الكفيلة بصيانة القدرة الشرائية للسكان، وإيقاف كل السياسات التي تستهدف الاجهاز على المرافق العمومية في الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.

7- يندد باستمرار السلطات المعنية في حرمان ساكنة العديد من أحياء ودواوير الجهة من الربط بشبكتي الماء والكهرباء بكل من جماعة سيدي المختار ومدينة إيمينتانوت ومجموعة من الدواوير بجماعة سيدي كاوكي /إقليم الصويرة.

8- يدين متابعة ثلاثة من معطلي الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب بمدينة إيمينتانوت بناء على شكاية كيدية لرئيس المجلس الجماعي، وإصدار حكم ابتدائي غيابي ضدهم يتضمن شهرين حبسا موقوفة التنفيذ وغرامة مالية قدرها 500 درهم لكل واحد منهم، ويعبر عن تضامنه اللامشروط معهم، ويطالب بتبرئتهم وإسقاط المتابعة ضدهم، وتلبية مطالبهم بضمان حقهم في الشغل والعيش الكريم.

9- يطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومعتقلي الحراكات الاجتماعية بالمغرب.

على الصعيد الوطني فلا يزال النظام المخزني مستمرا في سياسته الطبقية النيوليبيرالية المتوحشة التي تسابق الزمن من أجل الإجهاز على مكتسبات الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية الكادحة (قانون الإضراب، التقاعد، الخدمات الصحية...)، كما لا يزال مستمرا وبإمعان في التطبيع مع العدو الصهيوني، وفي خنق الحريات، ومنع الاحتجاج السلمي...

النهج الديمقراطي العمالي
المجلس الجهوي
في 18/11/2024

في رسالة مفتوحة إلى رئيس الحكومة حول الاحتجاجات بشتوكة ايت بها
جامعة الفلاحة تثير الوضع المزري للعمال/ات الزراعيين بالمنطقة وتطالب بالافراج على المحتجين

وجه الكاتب العام للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (ا م ش) باسم المكتب الجامعي رسالة مفتوحة لرئيس الحكومة على اثر الانتفاضة التي قام بها آلاف العمال والعاملات بمنطقة شتوكة ايت بها احتجاجا على الواقع المزري الذي يعشونه من استغلال وتفقير والتمييز و...جاء فيها:

الموضوع: طلب تدخل منصف وعاجل للتجاوب مع احتجاجات العاملات والعمال الزراعيين في شتوكة آيت باها (بيوكرى وآيت عميرة) والتي تشكل جزءا من حالة التذمر التي تعم هذه الفئة على الصعيد الوطني.

تحية طيبة وبعد؛

على إثر الاحتجاجات الحاشدة الجارية في شوارع شتوكة آيت باها (بيوكرى وآيت عميرة) منذ أمس الإثنين 25 والمستمر الى يومه 26 نونبر الجاري، بمشاركة آلاف من العاملات والعمال الزراعيين في المنطقة منهم عمال مهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء.

يؤسفنا أن نشعركم بأن هذه الاحتجاجات تمثل صرخة مدوية عفوية، احتجاجا على تنامي القهر والاستغلال البشع واستمرار التمييز القانوني الذي يعاني منه حوالي مليون عامل زراعي في بلادنا، وعلى قضايا أخرى تتعلق بحرمانهم من التمتع بالحقوق المضمونة بموجب تشريعات الشغل والتشغيل والضمات الاجتماعي.

إن هذه الانتفاضة تعد تعبيرا عفويا عن استياء هؤلاء الأجراء، الذين يوفرون غداء المغاربة ويساهمون في خلق أرباح خيالية لفائدة الباطرونا الزراعية وفي توفير عائدات مهمة لخزينة الدولة، من مواصلة التلاعب بأحد مكتسباتهم التي تأخر في أجرأة تنفيذها لسنوات؛ ويتعلق الأمر بالاتفاق منذ أبريل 2022 وقبله اتفاق 26 أبريل 2011 ،على المساواة التدريجية بين الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي ونظيره في باقي القطاعات.

السيد رئيس الحكومة؛

لقد سبق لجامعتنا أن طلبت من السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، منذ 28 ماي المنصرم، عقد اجتماع قطاعي باعتبارها النقابة الأكثر تأطيرا وتمثيلية لهذه الشريحة من الأجراء، لكن طلبنا، للأسف الشديد، ظل دون جواب إلى غاية اليوم، علما أن جامعتنا كانت قد ضمنت طلبها المذكور لائحة بأهم مطالب وانتظارات العاملات والعمال بالضيعات الفلاحية ومحطات التلفيف، والتي نذكر بها كما يلي:

1. تنفيذ الاتفاق على المساواة التدريجية بين SMIG وSMAG في أفق 2028؛
2. ضمان الحريات النقابية وحماية مناديب الأجراء؛
3. مأسسة الحوار القطاعي حول مطالب العمال الزراعيين مع وزير التشغيل ووزير الفلاحة؛
4. دعم وتطهير جهاز تفتيش الشغل وتقريب إدارة الشغل من التجمعات العمالية؛
5. إصلاح منصف لقانون التعويض عن حوادث الشغل وجعل هذا التأمين من اختصاص الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
6. ضمان شروط الصحة والسلامة في أماكن العمل وإلغاء استثناء القطاع الفلاحي من التدابير الوقائية التي يقرها قرار وزير التشغيل عدد 93-08 الصادر بتاريخ 12 ماي 2008؛
7. الزيادة في المعاشات وفي الحد الأدنى للمعاش وتعديل المرسوم حول التعويض عن فقدان الشغل؛
8. التعديل المنصف لكيفية احتساب معاش العاملات والعمال المؤقتين؛
9. ردع المتهربين من التصريحات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومعالجة وضعية عاملات وعمال محطات التلفيف المتعلقة بتوقيف الحقوق بدعوى موسمية النشاط؛
10. التصدي لآفة عقود الشغل المحددة المدة وهيمنة شركات التشغيل المؤقت والسمسرة في العاملات والعمال؛
11. إنهاء مآسي العمال ضحايا الشراكات على أراضي الدولة الفلاحية في القنيطرة سيدي سليمان وسيدي قاسم وبركان وتارودانت...؛
12. إنصاف عاملات وعمال صوفيا سود وسودافي في أولاد تايمة، وافراج وزير التشغيل على اتفاقية الشغل الجماعية بين جامعتنا وشركة مزارع المكرن بضواحي القنيطرة ؛
13. تفعيل مسطرة التصالح والتحكيم ومعالجة اختلالاتها، وتدارك عجزها؛
14. انشاء محاكم الشغل ووضع حد للاجتهادات القضائية المعادية لحقوق العمال وتنفيذ الأحكام الصادرة لفائدتهم؛
15. وضع حد لنقل العاملات والعمال من وإلى الضيعات ومحطات التلفيف في ظروف خطيرة ومميتة في كثير من الأحيان؛
16. ربط تقديم الدعم العمومي للباطرونا الزراعية باحترام تشريعات الشغل والضمان الاجتماعي وإبرام واحترام اتفاقيات الشغل الجماعية؛
17. الاستجابة لمطالب العاملات الزراعيات كأحد أهم مداخل النهوض بأوضاع المرأة القروية.

السيد رئيس الحكومة؛

تجاوبا مع صرخة العاملات والعمال في شتوكة آيت بها (بيوكرى وآيت عميرة) كصدى لمعاناة هذه الشريحة من الأجراء على الصعيد الوطني، نطلب منكم التعجيل بما يلي:

- اطلاق سراح العمال الزراعيين المعتقلين تعسفيا، بسبب احتجاجهم السلمي والمشروع؛
- استئناف تفعيل الاتفاق على المساواة التدريجية بين الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي ونظيره بباقي القطاعات في أفق سنة 2028 طبقا لاتفاق أبريل 2022 وقبله اتفاق أبريل 2011؛
- إعطاء التعليمات لوزير التشغيل من أجل فتح حوار قطاعي منتظم ومنتج مع جامعتنا على أرضية مذكرتها المطلبية حول أوضاع ومطالب العمال الزراعيين، ومطالبها العاجلة المشار إليها أعلاه؛
- فتح تحقيق شامل حول الأوضاع المأساوية للعاملات والعمال الزراعيين في شتوكة آيت باها وعلى الصعيد الوطني، وتقديم الإجابات العاجلة والهيكلية بشأن هذه الأوضاع والمطالب، بما يحقق الانصاف ويخرج حوالي مليون عاملة وعامل زراعي وأفراد أسرهم من دائرة القهر ومن تحت عتبة الفقر.

ختاما وفي انتظار تفاعلكم الإيجابي تقبلوا السيد رئيس الحكومة عبارات مشاعرنا الصادقة والسلام.

عن المكتب الجامعي
الكاتب العام: بدر عريش

النهج الديمقراطي العمالي باشتوكة أيت باها: نساند وندعم النضالات والاحتجاجات المشروعة التي تخوضها الطبقة العاملة بالقطاع الزراعي بالاقليم من أجل تحسين أوضاعها ورفضها للظلم والاستغلال

عرف إقليم اشتوكة أيت باها يومي الاثنين والثلاثاء 25 و 26 نونبر 2024 احتجاجات عارمة وإضرابات عن العمل نفذها العمال والعاملات بالقطاع الزراعي بمختلف المراكز العمالية بالاقليم من أجل المطالبة بتحسين أوضاعهم/ن الاقتصادية والاجتماعية عبر الزيادة في الأجور وتحسين ظروف العمل وتطبيق قانون الشغل وضمان الكرامة والعدالة الاجتماعية للجميع ، تأتي هذه الاحتجاجات المشروعة كرد فعل على تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بسبب الغلاء وارتفاع أسعار المواد الأساسية و هزالة الأجور ، إضافة إلى تغول الباطرونا و استمرارها في الاستغلال المفرط للعمال والعاملات وعدم توفيرها لظروف الشغل الملائمة ورداءة وسائل النقل و عدم احترام قانون الشغل رغم علاته، وفي الوقت الذي كان على السلطات الاقليمية و المركزية الاستماع الى نبض الشارع و الاستجابة الفورية للمطالب، ومعالجة المشاكل التي يعيشها عمال وعاملات القطاع الزراعي بالاقليم بدءاً برفع الأجور وتحسين ظروف الاشتغال و إلزامية وسائل نقل ملائمة نجد هذه السلطات كعادتها تلجأ الى أساليبها القمعية والى الترهيب والتخويف و الاعتقالات كوسيلة وحيدة لمواجهة الغليان العمالي و الشعبي، بهدف حماية مصالح الباطرونا و تعريض خيرات الاقليم الفلاحية للنهب والسرقة دون أن تنعكس عائدات هذه الخيرات على مستوى عيش العمال والعاملات في السكن اللائق و تعليم جيد للأبناء و الصحة وبنيات ومرافق الثقافة و الترفيه ...

وإنطلاقاً من تحليل دوافع و خلفيات هذه الاحتجاجات التي عرفها الإقليم والتي نعتبرها في فرع حزب النهج الديمقراطي العمالي باشتوكة أيت باها احتجاجات مشروعة للطبقة العاملة بالقطاع الزراعي تعبر من خلالها عن رفضها لواقع الاستغلال الفاحش والتهميش الذي تتعرض له بشكل مستمر فإننا نعلن للرأي العام المحلي والوطني ما يلي :

1- مساندتنا و دعمنا لكل النضالات والاحتجاجات المشروعة التي تخوضها الطبقة العاملة بالقطاع الزراعي بالاقليم من أجل تحسين أوضاعها ورفضها للظلم والاستغلال.

2- مطالبتنا للسلطات الحكومية بالاستجابة الفورية لمطالب العمال والعاملات وتحسين أوضاعهم/ن المادية.

3 - نحمل الدولة والحكومة مسؤولية أسباب ودوافع هذه الاحتجاجات بسبب سياساتها الرأسمالية اللاشعبية .

4 - ندين ونستنكر المقاربة الأمنية القمعية التي تلتجئ إليها السلطات الإقليمية لمواجهة مطالب العمال والعاملات و نعتبرها أساليب فاشلة وأن الحل الأنجح هو الانكباب بشكل جدي على معالجة المشاكل والاستجابة للمطالب.

5- ندعو الاطارات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية بالاقليم إلى العمل بشكل سريع الى تنسيق الجهود وتوحيدها لتقديم كل أشكال الدعم والمساندة لنضالات الطبقة العاملة بالقطاع الزراعي.

المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي
بيوكرى: 26\11\2024

الطبقة العاملة الزراعية بين ظلم القانون وتكثيف الاستغلال

بتاريخ 25 نونبر 2024 خرج العديد من العاملات والعمال الزراعيين في مسيرة احتجاجية بمنطقة اشتوكة أيت بها بناحية سوس. هذه المنطقة المعروفة بمناخها المعتدل وخصوبة أراضيها مع وجود فرشة مائية هامة، الشيء الذي دفع العديد من الرأسماليين المحليين والأجانب إلى إنشاء ضيعات فلاحية حديثة، بعد أن استفادوا من العديد من الامتيازات والدعم السخي الذي وفره النظام المخزني لهم. جل هذه الضيعات تنتج، بشكل عام المنتوجات الموجهة للتصدير نحو الأسواق الخارجية وبالأساس أسواق الاتحاد الأوروبي، هذه الزراعات تتطلب يدا عاملة كثيفة خاصة في بعض المراحل المحددة للدورة البيولوجية لكل حقل زراعي، بالإضافة إلى الاشتغال المنتظم في محطات تلفيف المنتوجات. فهذه المنطقة تشغل الآلاف من العاملات والعمال الذين يفدون إليها قادمين من عدة مناطق بعيدة تحت ظروف الفقر والحاجة. هؤلاء العمال والعاملات يتكدسون في بيوت بئيسة تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة. يتم نقل العاملات والعمال الزراعيين إلى مختلف الضيعات في وسائل نقل البهائم. فمنذ الساعات الأولى قبل شروق الشمس، يتسابق أصحاب الشاحنات إلى مكان تجمع العمال والعاملات (الموقف) لنقلهم وعرضهم على المسؤولين عن تدبير وتسيير الضيعات مقابل عمولة. وهذا التسابق لإيصال العاملات والعمال إلى الضيعة المقصودة يتسبب في العديد من الأحيان في حوادث سير نتيجة السرعة الكبيرة والاكتظاظ، تسفر عن وفيات وأعطاب مزمنة للعاملات والعمال، لا يتم أي تعويض عنها، لأنهم لا يتوفرون على أية وثيقة تثبت أنهم عمال وعاملات ولا تربطهم بمالك الضيعة أية علاقة شغلية.

فيما يتعلق بظروف العمل فالعمال والعاملات يقضون عدة ساعات، قد تصل إلى اثنى عشرة ساعة من طلوع الشمس إلى غروبها في ظروف مزرية وبدون وسائل الوقاية المطلوبة، سواء تعلق الأمر بالعاملات والعمال الذين يشتغلون في الحقول تحت طقس بارد في فصلي الخريف والشتاء أو طقس حار في فصلي الربيع والصيف، حسب نوع الزراعة، أو العاملات والعمال الذين يشتغلون في محطات تلفيف المنتوجات الموجهة للتصدير والذين يتعرضون لتأثيرات مختلف الأدوية والمواد الكيماوية المستعملة للحفاظ على جودة المنتوج وشكله.

ومن المعلوم أن مدونة الشغل لم تنصف هذه الفئة العمالية، بحيث يبقى الأجر الأدنى المضمون في القطاع الفلاحي أقل بكثير من الأجر الأدنى المضمون في القطاع الصناعي، وخلال الحوارات الاجتماعية الدورية التي تجمع الحكومة بالنقابات، تم الاتفاق على أجرأة تعديل الأجر الأدنى الفلاحي ليعادل الأجر الأدنى الصناعي. إلا أن الحكومة تنصلت من هذا الوعد رغم الإلحاح المستمر للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي التابعة للاتحاد المغربي للشغل التي مازالت تطالب الحكومة بتطبيق هذا الاتفاق.

إضافة إلى هذا الحيف القانوني هناك الاستغلال البشع الذي تمارسه الباطرونا الفلاحية على هذه الفئة المقهورة، فلا وثائق تثبت أنهم عمال ولا تصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولا عطل ولا أي حق من الحقوق المنصوص عليها في مدونة الشغل رغم علاتها.

إن طبقة العاملات والعمال الزراعيين هي طبقة تعيش ظروفا أقل ما يقال عنها أنها العبودية المقننة، فحتى عدد العاملات والعمال الزراعيين غير معروف، لأنهم غير مصرح بهم لدى مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. بعض التقديرات تذهب إلى أن عددهم يفوق مليون عاملة وعامل.

أما العمل النقابي الذي من شأنه حماية حقوق العاملات والعمال الزراعيين فهو مشتت ويخضع لحسابات ضيقة وعدم الصدام مع الباطرونا. أما السلطات المحلية والسلطات الشغلية فهي تصطف إلى جانب الباطرون في العديد من الحالات التي فيها ينشب نزاع بين الباطرون والعمال.

إن طبقة العاملات والعمال الزراعيين هي طبقة تعيش ظروفا أقل ما يقال عنها أنها العبودية المقننة، فحتى عدد العاملات والعمال الزراعيين غير معروف، لأنهم غير مصرح بهم لدى مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. بعض التقديرات تذهب إلى أن عددهم يفوق مليون عاملة وعامل.

فيما يتعلق بمستوى الأجور، فمعدله لا يتعدى ثمانون درهما لليوم ويخضع لابتزاز المشرفين على العمال عندما يقل الطلب على العمل، فلنتصور عشرة ساعات من العمل بثمانين درهما، أي ثمانية دراهم للساعة، فهل هناك استغلال أبشع من هذا، خصوصا أن العاملات والعمال إما لهم أسر يعيلونها أو أنهم يبعثون بجزء من مدخولهم إلى عائلاتهم البعيدة.

إن المسيرة الاحتجاجية العفوية التي قامت بها الطبقة العاملة الزراعية في منطقة اشتوكة أيت بها والتي تعرضت للقمع والتضييق من طرف قوات القمع، وقبلها بعدة أسابيع كانت نضالات وإضراب عاملات وعمال بعض الضيعات الفلاحية في إقليم بركان بمنطقة المغرب الشرقي هي إشارة إلى أن هذه الطبقة بدأت تعي أسباب فقرها وتعاستها وتتطلع إلى مواجهة مستغليها وبالتالي تطالب بتحقيق مطالبها المشروعة وإنصافها ضد الحيف والاستغلال. فالكرة الآن في ملعب النقابات المناضلة التي تعتبر نفسها دائما المعبر الأمين عن مصالح الطبقة العاملة لتضاعف الجهود قصد تأطير هذا المد النضالي العمالي وإعطائه أفقا وحدويا ليحقق المطالب المشروعة للعاملات والعمال الزراعيين. فالمرحلة صعبة ودقيقة تتطلب من المناضلين الاهتمام بهذه المعارك العمالية التي تعني أن الطبقة العاملة لما تعي أن قوتها تكمن في وحدتها فتحريرها من الاستغلال يبقى سريع المنال.

الاستلاب كآلية للهيمنة

عزيز الشوقي

كيف يمكن محاولة فهم، أو محاولة تفسير هذا السلوك، هذا السلوك الخاضع الذي يظهر كإخضاع طوعي للغاية؟ يتوقف البعض عند الملاحظة التجريبية المباشرة، ويستنتجون بسرعة أنه في الخضوع تكمن الطبيعة البشرية، بل في الطبيعة بشكل عام، كما توجد ذئاب وأغنام، أحيانا يصل الأمر إلى «درونة» (من داروين) الواقع المرصود، وطرح نظريات حول هذه الملاحظات والاستنتاج بأن هناك صراع أبدي بين الأقوياء والضعفاء، بين الأخيار والأشرار، بين الخير والشر. حاول آخرون حتى صياغة «حجة علمية» كأساس لهذه الرؤية/الإدراك. وهذا هو الحال مع «نظرية المجرم بالفطرة أو الولادة»، لقيصر لومبروزو، في القرن التاسع عشر، التي (أي النظرية) ليست بعيدة عن النظريات العلمية الزائفة للعنصرية. يُفترض أن البشر يتكونون من مجموعات عرقية غير متساوية بطبيعتها. ستشهد هذه الاتجاهات «ذروتها» مع الاستعمار، والنازية والفاشية، واليوم مع الصهيونية، كابارتايد جديد. بل حتى النازية والفاشية تعودان اليوم إلى الظهور، في قلب أوروبا، بأزياء جديدة، أكثر قبولا، حيث تتعلق المسألة بشكل خاص بـ «الاختلافات الهوياتية»، الثقافية، والحضارية، مع أن الهدف يبقى نفسه: خلق وعي زائف لتبرير الفوارق، السيطرة على الآخر، إخضاعه، بل واستعباده، وإذا لزم الأمر القضاء عليه أخلاقيا وجسديا، وحتى محوه من الذاكرة.

ولا ننسى الرؤى القديمة التي تبرر الفوارق بين البشر بعقائد دينية. نجد بقايا هذه الرؤى القديمة في المغرب مع «الشرفاء أبناء النبي»، هؤلاء الأفراد الذين يزعمون أنهم «وسيط بين الخالق والرعايا المؤمنين»

في مواجهة هذه الإدراكات/الرؤى للعالم التي تعزز نظاما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، فتح علم الإجتماع، كعلم، منذ القرن التاسع عشر، أبوابا ونوافذ نحو مقاربات وأساليب جديدة حيث يتم الاستناد إلى عوامل متعددة تؤثر و/أو تحدد سلوكيات الأفراد والمجموعات. ولكن علم الاجتماع في حد ذاته لم يُمكن فعليا من قطع صلة الرحم مع الإدراكات القديمة. بعض الاتجاهات الاجتماعية ستستخدم بشكل أساسي لتعزيز، ولتقديم قاعدة نظرية جديدة لهذه الإدراكات. بينما ستكون بعض الاتجاهات الأخرى أكثر نقدية وابتكارية، متمردة على تعقيد الواقع من خلال التحرر من العقائد والأحكام المسبقة. وهذا هو الحال مع بيير بورديو ومفهوم «التفكيك». قبل ذلك، كان الأمر كذلك إلى حد ما مع كارل ماركس، الذي استخدم نهجًا متعدد التخصصات، لكنه كان لاحقًا مُفقرًا/مُستنزفًا بسبب ممارسة السلطة ذات الطبيعة الاستبدادية والبيروقراطية.

في فكر كارل ماركس، كمنشئ لأسلوب نقدي متعدد التخصصات لتغذية العمل الثوري، فإن مفهوم الاستلاب مركزي. يسمح هذا المفهوم بفهم «العبودية الطوعية» التي ذكرها إتيان دو لابويسي في القرن السادس عشر، في سياق تاريخي حيث بدأت الهياكل الإقطاعية في الانهيار، وهو السياق الذي يسمح بفهم نشأة «الوعي الزائف». يمثل هذا الأخير «القوة الحية للإخضاع الذاتي». الفرد الذي يخضع، ليس مُخضعًا فقط بالقوة، أو الإكراه الجسدي، أو الخوف الذي يقضي على العقل. ليست القوانين الجنائية، أو الآليات القضائية، أو الفضاء السجني (السجون)، باختصار، النظام القمعي بمعناه الواسع، هي التي تفسر الخضوع. بل إن هذه الأخيرة تشكل البعد الأكثر وضوحا، والأكثر ظهورًا، والأكثر نشاطا في القمع. يظهر هذا البعد عندما تصبح الآليات الأخرى الأقل وضوحًا غير كافية. يتضح أن مفهوم الاستلاب أو الوعي الزائف لا ينفصل عن مفهوم الأيديولوجية السائدة. ومن هذا المنطلق، فضل أنطونيو غرامشي الاستعانة بمفهوم الهيمنة لمحاولة فهم التعقيد المرتبط بصراع الطبقات، الذي لا يمكن اختزاله بالعلاقات الاقتصادية للاستغلال. بالفعل، النسخة الرسمية من دين الدولة، والنظام التعليمي القائم، ووسائل الإعلام الرسمية المروضة وغير الرسمية المكممة، حتى كرة القدم المعززة سياسيًا (...) لها الوظيفة الأساسية في المساهمة في إعادة إنتاج النظام السائد. يجب حتى على الفرد الأكثر بؤسًا أن يُقنع بأن حالته قدر، يجب أن يقبلها بل ويبررها. لذلك، يجب أن يكون «مُحصنًا/محميًا» ضد أي خطر لظهور روح النقد، التي كانت تعتبر سابقًا «جنونًا». يجب أن تختصر حياته اليومية إلى آلية بسيطة، تلبية الاحتياجات الأساسية، المادية وغير المادية. الأكل، الصلاة، والاستهلاك بشكل رئيسي، بل حصريًا، لأقوال رسمية، صور ورسائل (...). إعادة إنتاج بيولوجية وأيديولوجية منظمة بشكل جيد.

بالنظر إلى النشطاء الذين يتبنون نمطًا من التفكير النقدي وممارسة النضال من أجل التغيير، فإن الوعي بهذا الواقع في كليته وتعقيده، يعني أيضا اكتشاف ضرورة الابتكار في أساليب العمل والنضال داخل الطبقات المستغلة والمضطهدة، وخاصة توسيع نطاق النضال من خلال إدماج ميادين الثقافة والأيديولوجيا حيث أن اليسار الراديكالي ضعيف حاليًا. بهذه الطريقة يمكن تحمل استمرارية النضال الثوري والتغلب على الفخين الرئيسيين وهما الدوغماتية والانتهازية، وكلاهما خطيران على ظهور الفكر النقدي والعمل الثوري. هذا هوالمنظور الذي لا مفر منه لتوجيه الجهود نحو إمكانيات الانقطاع والتغيير التدريجي ولكن غير القابل للعكس على أسس ومكتسبات راسخة في النضالات الاجتماعية الملموسة.

صون حقي الإضراب والتقاعد معركة مصيرية

تُصر الدولة على فرض القانون التكبيلي لحق للإضراب، وقد قطعت أشواطا غير مسبوقة هذه المرة، خلافا لمحاولاتها الفاشلة السابقة، خاصة بتنصيص اتفاق 30 أبريل 2022 مع القيادات النقابية على تمرير هذا القانون. بالإضافة إلى التخطيط لمرحة جديدة من الإجهاز على مكتسبات التقاعد وتحميل الطبقة العاملة كل الأعباء الاجتماعية.

وللذكرى، تعود ممارسة الإضراب في المغرب إلى عهد الاستعمار، حيث شهدت هذه المرحلة سلسلة من الإضرابات في عدد من القطاعات الصناعية والخدماتية مثل السكر والمناجم والبناء والمطاحن والصيد البحري والنقل وفي عدد من المدن، وارتفعت وتيرة خوض الإضراب ابتداء من سنتي 1947-1948 وصلت ذروتها مع الإضراب العام في ديسمبر 1952 ونوفمبر 1954 للمطالبة بالاستقلال وعودة السلطان محمد الخامس من المنفى، رغم أن الحق النقابي كان ممنوعا ومجرما بالنسبة للمغاربة بموجب ظهير 24 دجنبر 1936، وظهير24 يونيو 1938. ولم يتم الإقرار بحق الانتماء النقابي للمغاربة إلا في شتنبر1955 نفس السنة التي شهدت تأسيس أول مركزية نقابية في 20 مارس 1955 الاتحاد المغربي للشغل.

واليوم تسعى حكومة الباطرونا جاهدة من خلال مشروعها إلى ضرب هذا المكتسب التاريخي والحق المشروع بقوة المواثيق الدولية والدستور. كما هي عازمة على تحميل الطبقة العاملة كلفة «إصلاح» منظومة التقاعد.

نعود في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي للموضوع في هذا الظرف الدقيق من أجل دق ناقوس الخطر والمساهمة في الترافع من خلال توضيح الانعكاسات الوخيمة لإقرار هذين المشروعين على أوضاع الطبقة العاملة ومستقبلها.

حول إصلاح منظومة التقاعد

محمد هاكش

قضية التقاعد تتضمن محورين أساسيين. المحور الأول هو وضعية المتقاعدين/ات وهذا ليس له علاقة بالإصلاح المتحدث عنه. فالأرقام اليوم تبين أن عددهم بلغ 800870 متقاعد ومتقاعدة أو 1300000 ما بين متقاعدين/ات وذوي الحقوق من أيتام وأرامل. وأوضاعهم لا نقاش حولها ويتفق الجميع أنها أوضاعهم جد هشة بل مزرية وتتدهور باستمرار، وبالتالي من الضروري التدخل المباشر والفوري لحل هذه المعضلة بالزيادة المنصفة في المعاشات.

والمحور الثاني هو قضية الإصلاح. وقبل الخوض فيما تطرحه اليوم الدولة أو الحكومة في هذه القضية لابد من التذكير بما سمي بالإصلاح السابق سنة 2016 الذي نزل كالصاعقة على رؤوس الموظفين/ات وخاصة المنخرطين في الصندوق المغربي للتقاعد والمتمثل أولا في تخفيض نسبة منحة التقاعد من 2.5% إلى 2%؛ وثانيا في الزيادة في قاعدة الاحتساب التي كانت عن أجرة آخر شهر وأصبحت معدل أجرة الثماني سنوات الأخيرة؛ وثالثا في الزيادة في نسبة الاقتطاع؛ بالإضافة إلى أن الولوج للتقاعد النسبي أصبح بعد 18 سنة من العمل بالنسبة للمرأة وبعد 24 سنة عمل بالنسبة للرجل.

مجموع هذا التدخلات أو الإجراءات أدت إلى تخفيض أجرة الموظف/ة بما لا يقل عن 25%. فأسلوب إصلاح 2016 هو أسلوب سميناه «الثالوث الملعون» : الزيادة في نسبة المساهمات وسن التقاعد (63 سنة) وتخفيض المعاشات ب أزيد من 25%.

وتأتي اليوم الدولة والحكومة عبر وزارتها في الاقتصاد والمالية بنفس الخطاب الذي ألفناه قبل 2016، خطاب التهويل مفاده أن الوضع إذا استمر هكذا ففي سنة 2028 ستفرغ الصناديق وتصبح عاجزة عن أداء المعاشات.

هذه المقاربة الحكومية (الثالوثية) لا تتحدث سوى عن الديمومة وأفق الاستمرارية ولا تتحدث عن الحاجة الملحة لمبدأ الإصلاح ومراعاة الوضعية الفردية للمتقاعدين/ات ولا عن تحليل أهداف أنظمة التقاعد والمساواة اللازمة إلى غير ذلك. هذه الأمور لا يتنبهون لها تماما.

قبل ذلك وكما لاحظتم فإن اللجنة الوطنية واللجنة التقنية التان تم تشكيلهما بعد المناظرة الوطنية لسنة 2003 اشتغلتا إلى حدود 2012 وتم التعاقد مع مكتب للدراسات وأنجزت الدراسة. وبعد ذلك ستأتي الدولة سنة 2019 بدراسة أخرى خلصت إلى نفس ما خلصت إليه الدراسة السابقة سنة 2016، مع الحديث هذه المرة عن مصطلح «الإصلاح الشامل».

فماذا حملت هذه الدراسة بالتحديد حول إصلاح منظومة التقاعد:

- اعتماد سقف موحد للنظام الأساسي يساوي مرتين الحد الأدنى للأجور بكل من القطب العمومي والقطب الخاص، وهذا التقسيم إلى قطب العمومي وقطب خاص يتعين الوقوف عنده لاحقا.
- رفع سن التقاعد إلى 65 سنة.
- رفع نسبة الاشتراك.

وهذا الإجراءان الأخيران كافيان لوحدهما لتخفيض مستوى المعاش مما يبين بشكل واضح إرادة الدولة في ضرب المكتسبات.

- الحفاظ على المكتسبات في الأنظمة الحالية وعدم تقييم المعاشات على مدى العشر سنوات القادمة، أي أن حتى ما يمنح اليوم على هزالته في التحيين الذي يهم أساسا النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (كانت تمنح زيادة 3 أو 3.5% سيتم استبدالها ب 1.5%) لكن سيذهبون إلى التجميد (التجميد معمول به لدى الصندوق المغربي للتقاعد).

يتحدثون عن الإصلاح الشامل وعن القطب العمومي لكن بدون توضيح لكيفية التعامل مع القطب العمومي. القطب العمومي يتكون من الصندوق المغربي للتقاعد والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد وهما يعتمدان معايير عمل مختلفة.

بالنسبة للتمويل CMR لديه نظام التوزيع وRCAR لديه ثلثين من رأسمالها وثلث توزيع.

وعاء الاقتطاع لدى CMR جميع مكونات الأجرة في حين RCAR لديه سقف (أربع مرات المعدل السنوي للأجور المصرح بها.

نسبة المساهمات لدى CMR 14% / 14%؛ بالنسبة ل RCAR، 12% (المشغل) /6% (الموظف/المستخدم).

التقاعد النسبي لدى CMR، 18 بعد 18 سنة عمل للمرأة و24 سنة للرجل؛ لدى RCAR، 0.4% عن كل شهر عمل إلى حدود 24%.

أساس تصفية المعاش لدى CMR، معدل أجرة 8 سنوات الأخيرة؛ لدى RCAR، معدل الأجور طيلة مدة العمل.

القطاع المكلف بتدبير CMR هو وزارة المالية، في حين أن من يدبر RCAR هو صندوق الإيداع والتدبير.

هكذا يتبين أن عملا كبيرا لازال ينتظر قبل الحديث عن توحيد القطب العمومي، اللهم إذا كان الهاجس ماليا وفقط. لهذا يطرح هنا سؤال كبير، إذا أردنا أنا نبدأ فعلا الإصلاح علينا أن نتفاهم قبل كل شيء حول مسألة أساسية ماهي الأسباب الحقيقية التي أوصلنا إلى هذا الوضع؟ هناك العديد من الأسباب. إذا نظرنا إلى القطاع الخاص سنجد أن أهم أسبابه هو عدم التصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من طرف المشغلين. ففي قطاع الفلاح مثلا لدينا مليون عامل وعاملة 16 إلى 20% فقط هم مصرح بهم وأزيد من 80% غير مصرح بهم وهذه المسألة ينبغي أن تصبح في القانون جريمة اقتصادية. مسألة أخرى لا تقل أهمية وهي الاختلاسات التي عرفها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 150 مليار درهم وفي 2002 تشكلت لجنة برلمانية لتقصي الحقائق وهناك حكم في 2022 تحدث عن 34 مليار درهم، هل تم إرجاعها أم لا هذا سؤال. نفس الشيء بالنسبة لمستحقات الصندوق المغربي للتقاعد لمدة 40 عاما منذ 1996 لم تؤدى ينبغي إرجاعها كذلك... إضافة إلى أن الاقتطاعات لدى الصندوق المغربي للتقاعد هي بنسب 50% للمشغل أي الدولة و50% بالنسبة للموظف في حين أن النسب المعمول بها في العالم هي الثلثين للمشغل والثلث للموظف/المستخدم. هذا طبعا بالإضافة للاقتصاد غير المهيكل، كلها أسباب حقيقية ينبغي حلها قبل كل شيء.

قد نقدم على العمل بالثالوث الملعون إلا أنه بعد ست أو سبع سنوات نعود إلى نفس الوضعية. أقولها بكل وضوح يجب معاقبة من لا يصرح بالعمال وإرجاع الأموال المنهوبة من الصناديق قبل الشروع في أي إصلاح. كما علينا أن نطرح مشكل مراجعة أنظمة التدبير والقيادة وضرورة إحداث جهاز مستقل لليقظة وتتبع نظام التقاعد ولجنة تقنية معروف أعضاؤها وضبط عملها.

(الجدول ينشر إن كان الحيز يسمح بذلك)

المجال	الصندوق المغربي للتقاعد (CMR)	النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR)
التأسيس	الصندوق المغربي للتقاعد هو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي وقد أنشأه ظهير 1 شوال 1348 (2 مارس 1930) وينظمه القانون رقم 95-43 من 7 غشت 1996. على هذا النحو، فإنه يخضع للرقابة المالية للدولة. يتم تنفيذ الرقابة الفنية والاحترازية على خطط المعاشات التقاعدية التي يديرها الصندوق المغربي للتقاعد من قبل هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.	النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد هو مؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي. أنشئ بموجب الظهير الشريف للقانون رقم 216-77-1 المؤرخ في 4 أكتوبر 1977، ويتولى الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات (CNRA) إدارته. يتكون من نظام عام (إلزامي) ونظام تكميلي (اختياري).
الإدارة	يدير مجلس الإدارة الصندوق المغربي للتقاعد الذي يمكنه اتخاذ قرار بشأن إنشاء أي لجنة يحدد تكوينها ومهمتها وإجراءات عملها. وهكذا تم تشكيل ثلاث لجان: § لجنة دائمة § لجنة المراجعة § لجنة التخصيص الاستراتيجي.	يدار النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد من قبل لجنة إدارة مكونة من: § ممثل عن محكمة النقض؛ § ثمانية ممثلين عن الإدارة؛ § أربعة ممثلين عن المنخرطين.
مجال التطبيق	يدير الصندوق المغربي للتقاعد نظامين أساسيين للتقاعد الإلزامي: § نظام المعاشات المدنية الصادر بالقانون عدد 011-71 المؤرخ في 30 دجنبر 1971 والذي يشمل موظفي الدولة المدنيين وفاعلي المجتمعات المحلية والعاملين في بعض المؤسسات العمومية؛ § نظام المعاشات العسكرية الصادر بالقانون عدد 71-013 المؤرخ في 30 دجنبر 1971، والمخصص لأفراد القوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة والدرك الملكي. كما أنه يدير نظام تقاعد تكميلي اختياري «التكميلي» ويضمن الإدارة نيابة عن الأنظمة الأخرى غير القائمة على المساهمات.	يغطي نظام المعاشات الأساسية الإلزامي موظفي الدولة والحكومة المحلية غير الرسميين وموظفي الهيئات العامة الخاضعة لرقابة المالية للدولة.
طريقة العمل	تمنح الأنظمة الأساسية الإجبارية التي يديرها الصندوق المغربي للتقاعد مزايا محددة ويتم تمويلها وفقًا لتقنية التوزيع المريح بناءً على مبدأ قسط التأمين المتدرج. ثم يتم تحديد نسبة المساهمة لضمان توازن النظام لمدة لا تقل عن 10 سنوات.	يتعلق الأمر بمزايا محددة تعمل وفق أسلوب مختلط: 2/3 في الرسملة و1/3 في التوزيع.
معاشات مضمونة	يضمن هذا الصندوق للمنخرطين المزايا التالية: § معاش الشيخوخة § معاش العجز § معاش الورثة (الأرامل والأيتام) § التعويضات العائلية § استرداد المساهمات.	يوفر النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد العام لمشتركيه المزايا التالية: § معاش الشيخوخة § معاش العجز § معاش الورثة § التعويضات العائلية للمتقاعدين.
الموارد	تأتي موارد الصندوق المغربي للتقاعد بشكل أساسي من: § مساهمات الموظفين والوكلاء المنخرطين § مساهمات الدولة والمجتمعات المحلية والمؤسسات العامة المشتركة § إيرادات الاستثمار والدخل الناتج من استغلال أصول الصندوق. تمثل اقتطاعات معاش المنخرطين ومساهمات أرباب العمل (الدولة والجمعيات المحلية وبعض المؤسسات العامة) الجزء الأكبر من موارد الصندوق. نسبة المساهمة في نظام المعاشات المدنية محدد حاليًا بنسبة 28% من الرواتب الأساسية كما هو محدد في القانون رقم 011-71 المنشئ لهذا النظام. يتحملها بالتساوي رب العمل والمنخرط. بالنسبة لنظام المعاشات العسكرية، هذه النسبة هي 30%، يتحملها المنخرط ورب العمل بمعدل 1/3 – 2/3 على التوالي.	تتكون موارد النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد بشكل أساسي من: § مساهمات الموظفين وأرباب العمل؛ § المنتجات الاستثمارية للصناديق المالية؛ § مداخيل أخرى مخصصة لتطبيق تدابير تشريعية أو تنظيمية. تم تحديد نسبة المساهمة في نسبة 18% من جميع الرواتب الثابتة، باستثناء الرواتب التي تمثل نفقات أو مبالغ عائلية، والتي يتحملها رب العمل حتى 2/3 و1/3 من قبل الموظف. يتم تحديد قاعدة المساهمات بأربعة أضعاف متوسط الراتب في النظام.
النفقات	تشمل نفقات الصندوق المغربي للتقاعد: § خدمة المعاشات والمداخيل والتعويضات والمزايا الأخرى؛ § استرداد المساهمات؛ § الدفع المسبق للمعاشات الممنوحة للمتقاعدين أو، عند الاقتضاء، لخلفائهم؛ § رسوم إدارة الصندوق؛ § المكافأة عن الخدمات المقدمة نيابة عن الصندوق في مسائل تحصيل المقبوضات ودفع المعاشات التقاعدية.	

المشروعية التاريخية لحق الإضراب

عبد الله لفناتسة

مقدمة:

في الصراع يشحذ كل طرف أسلحته ويصونها. وقد يتخلى عن بعضها حين يفقد فعاليته، أو يطوره أو يعوضه بأفضل منه. بل يتعدى ذلك إلى الاهتمام بأسلحة الطرف الآخر، بالتجسس والدراسة لإبطال مفعولها أو للحد من فعاليتها.

ولا يحيد الصراع الطبقي عن هذه القاعدة، حيث تلجأ أطرافه إلى مختلف الأسلحة المتوفرة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية والعسكرية لهزم الطرف الآخر. في كفاحها ضد البرجوازية كثيرا ما استعملت الطبقة العاملة سلاح الإضراب الذي أخذ أشكالا وأدوارا مختلفة حسب تطور الصراع الطبقي عبر التاريخ.

ومع تنامي وعي الطبقة العاملة، وخصوصا بعد صعود الفكر الماركسي وإدراك أسس النظام الرأسمالي ومتطلبات القضاء على الاستغلال والاستبداد، لم يعد الإضراب حاسما في جميع الخطط والبرامج الثورية على الرغم من دوره في تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية هامة، لفائدة الطبقة العاملة والشعوب عامة.

وطيلة العقدين الأخيرين، حاولت الباطرونا والسلطة المغربيتين تمرير قانون الإضراب بتزامن مع وضع مدونة الشغل لكن مشروعها الرجعي اصطدم دائما برفض حازم من طرف القوى النقابية والحقوقية واليسارية. فما الذي يجعل الدولة الآن مستعجلة في تمرير «قانون تنظيمي يتعلق بالإضراب»، بعدما تجاهلت طويلا مطالب النقابات العمالية بتوفير الحماية القانونية لهذا الحق الذي ظل يتعرض، على مدى نصف قرن، لهجومات عنيفة من السلطة والباطرونا خلفت آلاف الضحايا بين مطرودين ومعتقلين ومضطهدين في أماكن العمل؟ للجواب على هذا السؤال لا بد من استحضار الشروط العامة الراهنة التي تجري فيها محاولة الإجهاز على حق الإضراب، كمكسب تاريخي للطبقة العاملة وللشعوب عموما في صراعها ضد الاستغلال والقهر والاستعمار:

فالتضييق على حق الإضراب يشكل وجهاً للتراجعات العديدة المسجلة في ظل العولمة الاقتصادية والآثار السلبية للأزمة الجديدة للرأسمالية؛ حيث أصبحت كل مكاسب الطبقة العاملة مستهدفة، بما فيها الحد الأدنى للأجور وتحديد مدة العمل والضمان الاجتماعي وشروط الصحة والسلامة في أماكن العمل...، تحت عنوان «المرونة»، بما تعنيه من تراجع عن معايير الشغل الدولية وإخضاع العمل وشروط العمل لقانون السوق. فالحكومة المغربية نفسها تعترف بكون المقاولات التي تطبق مقتضيات قانون الشغل لا تتعدى 15 في المائة من مجموع المقاولات المغربية، وبالتالي كان يجب أن تنصب جهودها (أي الحكومة) أولا على تعميم قانون الشغل واستعمال الوسائل المتوفرة لديها، بما فيها التشريع والجزر، لبلوغ هذا الهدف بدل الإجهاز على حق الإضراب والتضييق على العمل النقابي الذي يضطلع في هذه الظروف بدور مفتشي الشغل.

بالموازاة مع الهجوم الرأسمالي على حقوقها ومكتسباتها، خاضت الجماهير الشعبية والطبقة العاملة خصوصا، في السنوات الأخيرة، نضالات بطولية، وارتفع بذلك عدد الإضرابات بمختلف أنواعها خصوصا بعد انطلاق حركة 20 فبراير. وبما أن كل المؤشرات تدل على أن الرأسمالية ماضية في حل أزمتها الجديدة بتعميق الاستغلال والاستبداد، فإن تقنين حق الإضراب في الظرف الراهن يندرج أيضا في إطار الحرب الاستباقية التي يخوضها النظام لإضعاف المقاومة العمالية والشعبية في ظل تعمق أزمته واحتدام الصراع الطبقي ببلادنا. فهو إذن لا يهدف إلى نزع أحد أسلحة الطبقة العاملة في صراعها ضد الرأسمال فحسب، بل يتجاوزه إلى محاولة الحد من لجوء عموم الجماهير الشعبية وقواها المناضلة إلى الإضراب في مواجهة الاستبداد والقهر وفي معركة التغيير بشكل عام.

تؤكد الإحصائيات الرسمية المغربية نفسها، من جهة تركيز الثروة وتمركزها في يد أقلية من البرجوازيين والملاكين الكبار (البنوك، العقار، المناجم، البحر، الفلاحة التسويقية، ...)، ومن جهة أخرى تعميق وتوسيع الخصاص الاجتماعي الذي يتجلى في توسع الفقر وتدهور القدرة الشرائية للجماهير وتنامي البطالة وتفشي الأمراض الاجتماعية والبؤس والتهميش خصوصا في البوادي وهوامش المدن. فالتقارير الداخلية والخارجية تكاد تجمع على فشل كل الترقيعات في مجالات التعليم والصحة والشغل والسكن الاجتماعي والخدمات العمومية والبنيات الأساسية ... هذه الأوضاع مرشحة للاستفحال بسبب انعكاس الأزمة الجديدة للرأسمالية على واقع الطبقة العاملة والجماهير عموما، واتساع رقعة التسريحات من مواقع الانتاج والتراجع في تطبيق معايير الشغل وتقليص النفقات العمومية وضرب مكاسب شعبية تاريخية (التقاعد، المقاصة، ...). مما أدى إلى نهوض جماهيري عارم جسدته، على الصعيد الوطني، حركة 20 فبراير التي تبنت ضمن أهدافها العدالة الاجتماعية بمفهومها الواسع، كما تجسده يوميا نضالات العمال والعمال الزراعيين والفلاحين الفقراء والحرفيين والمعطلين ومنزوعي الأراضي وسكان الأحياء الهامشية ضحايا الهدم وغلاء الماء والكهرباء، والطلبة والتلاميذ ... حيث ارتفع عدد الاضرابات وتنوعت أشكالها وخصوصا بعد انطلاق حركة 20 فبراير.

وهكذا، فضلا عن إرادة إقصاء فئات جماهيرية عديدة من حق الإضراب وتقليص مجاله وتجريم الإضراب السياسي، فإن المشروع الجديد للقانون التنظيمي الذي صاغته الحكومة يضع شروطا تعجيزية أمام النقابات نفسها، لخوض الإضراب في المستقبل.

1 - بعض أوجه التضييق على حق الإضراب:

بعيدا عن الملاحظات التقنية التي وردت في مقالات أخرى، ما هي أوجه التضييق على حق الإضراب في الصيغة الجديدة لمشروع القانون التنظيمي (صيغة مارس 2011)؟

المشروع الحالي يُعَرِّف الإضرابَ بكونه «توقفا جماعيا واتفاقيا مؤقتا عن الشغل من أجل الدفاع عن مطالب مهنية» (المادة 2). نستنتج من ذلك:

• أن المشروع لا يعترف بالإضراب الذي يخوضه شخص واحد إما بقرار منه أو تنفيذا لقرار منظمة أو جماعة (إضراب بائع منفرد في متجر أو حرفي ...)؛

• المشروع لا يرى في الإضراب إلا توقفا مؤقتا عن الشغل وبالتالي يقصي باقي انواع الإضرابات (كالإضراب عن البيع او عن الشراء أو عن الدراسة أو عن الطعام ...)؛ كما أن المشروع لا يعترف بالإضراب إلا إذا كان مؤقتا وبالتالي يصبح الإضراب المفتوح أو اللامحدود غير محمي بالقانون.

لعل أخطر ما تضمنه هذا المشروع هو منعه لكافة أنواع الإضراب غير المهنية، سواء التي يمكن أن تلجأ إليها النقابات للاحتجاج على سياسة الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام، أو الإضراب السياسي المشروع تاريخيا والذي تدعو له قوى المجتمع من أحزاب وتكتلات، ناهيك عن الإضرابات الطلابية والتلاميذية وغيرها. وللتذكير فإن منظمة العمل الدولية، منذ تأسيسها سنة 1919، لم تتجرأ على نزع الشرعية عن الإضراب السياسي (الذي يدعو له حزب سياسي مثلا، وهو إضراب سياسي بطبيعته) باعتباره يتجاوز مجال اختصاصها. بل إن لجنة الحريات النقابية التابعة للمنظمة أكدت مشروعية الإضراب الذي تخوضه النقابات احتجاجا على السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة أو للتضامن مع الطبقة العاملة في بلد آخر، خصوصا في ظل العولمة الرأسمالية وما تتطلبه من تضامن بين عمال فروع الشركات المتعددة الاستيطان في بلدان مختلفة.

إن مشروعية الإضراب التي تكرّست عبر التاريخ تنبع من مشروعية أهدافه، وهي إما:

– مهنية ضيقة مرتبطة بتحقيق أو تحسين شروط العمل؛

– او نقابية واسعة تنبع من المهام التاريخية للنقابات والقانونية الواردة في التشريع المحلي والدولي وفي قوانينها الداخلية ومقرراتها؛

– أو سياسية، تتمثل في مواجهة السياسات المنتهجة وتهدف إلى إرساء بنيات واختيارات بديلة. وهذا النوع من الإضراب يعتبر حقا، ليس للنقابات وحدها، بل لكافة قوى المجتمع.

وهكذا نرى بان مشروع القانون التنظيمي يقزم أهداف الإضراب ويحصرها في مستواها الأول (المهني) ويمنع كافة الإضرابات الأخرى (السياسية أساسا) تحت طائلة العقوبة التي قد تصل إلى سنة سجنا. وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما نص عليه الدستور من تقليص لمهام النقابة إلى مجرد «الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها» (الفصل 8) نستنتج أن أهداف الإضراب لن تتجاوز الدفاع عن تحسين شروط العمل بالنسبة للمأجورين. ولن يسمح لباقي فئات الشعب المغربي باستعمال سلاح الإضراب دفاعا عن حقوقها ومصالحها.

ألا يحق مثلا لحزب أو مجموعة أحزاب أن تعلن الإضراب لرفض الحرب أو للاحتجاج على توقيع اتفاقيات التبادل الحر أو على تفويت المؤسسات العمومية للخواص أو لحماية القدرة الشرائية للجماهير أو من أجل وضع دستور ديمقراطي... إلى غيرها من الأهداف المشروعة والتي تتجاوز «المطالب المهنية للمأجورين»؟ هل شكك أحد –مثلا– في مشروعية الإضراب الذي دعت له الجبهة الشعبية التونسية وشاركت فيه مختلف فئات الشعب التونسي يوم 8 فبراير 2013 احتجاجا على اغتيال الزعيم اليساري توفيق بلعيد، وهو إضراب سياسي بامتياز ؟

وانطلاقا من تحديد أهداف الإضراب في الدفاع عن الحقوق المهنية للمأجورين، فإن مشروع القانون التنظيمي يضع قيودا أخرى على هذا الحق، تتعلق بمكان الإضراب والجهة المخول لها إعلان الإضراب، وإلزامية إجراء المفاوضات قبل الإضراب، ووقف عقد الشغل أثناء الإضراب، ومهلة الإخطار... إلى غيرها من القيود التي لا يتسع المقال للتفصيل فيها.

فضلا عن استثناء غير المأجورين من حق الإضراب، فإن المشروع يمنع فئات عديدة من المأجورين أنفسهم من ممارسة هذا الحق، كمتصرفي وزارة الداخلية وموظفي وأعوان إدارة الجمارك حاملي السلاح وموظفي وأعوان المياه والغابات حاملي السلاح ...، بالإضافة إلى القضاة الذين أصبحوا ممنوعين من الحق النقابي بمقتضى الدستور (الفصل 111)، وذلك في تناقض تام مع اجتهادات منظمة العمل الدولية التي لا تسمح بمنع أو الحد من حق الإضراب سوى بالنسبة للموظفين الذين «يمارسون مهام السلطة باسم الدولة»، الأمر الذي لا ينطبق على الفئات المذكورة أعلاه.

تضييق آخر على حق الإضراب، يتمثل في فرض حد أدنى من الخدمات في المحاكم والنقل البري والسككي والملاحة الجوية والأرصاد الجوية... وهي قطاعات لا تشكل «خدمات أساسية» بمفهوم منظمة العمل الدولية أي التي يمكن «لتوقفها أن يشكل خطرا على حياة وسلامة أو صحة جميع السكان أو جزء منهم». فالمشروع يخلط عن قصد بين «خدمة» (service) و«مرفق» أو «قطاع» (secteur)، فيصبح قطاع النقل بكامله «خدمة أساسية» (المادة 38). والحال أن لجنة الحريات النقابية التابعة لمنظمة العمل وضعت لائحة لمجموعة من القطاعات التي لا يمكن اعتبارها بكاملها «خدمات أساسية» ومن ضمنها قطاع النقل والأرصاد (544، 545). وأوصت اللجنة، الحكومات والنقابات والباطرونا في كل بلد، بدراسة كل مرفق (الملاحة الجوية مثلا، الفقرة 545) لتحديد «الخدمة الأساسية» أو «الخدمات الأساسية» داخله، التي يمكن لتوقفها أن يشكل خطرا على حياة أو سلامة أو صحة السكان (مراقبة الملاحة الجوية، 544). وفي هذه الحالة يجب التوافق مع النقابات على عدد الأشخاص المعنيين بضمان الحد الأدنى للخدمة ومهامهم. كما أن لجنة الخبراء اعتبرت «غير محبذ وغير ممكن الادعاء بوضع لائحة كاملة ونهائية للخدمات الأساسية» صالحة لكل بلد (159، 160).

لذا، فإن لائحة القطاعات الواردة في مشروع القانون، والممنوعة من حق الإضراب أو الملزمة بتوفير حد أدنى من الخدمات، لا تهدف إلى ضمان استمرار «الخدمات الأساسية» بقدر ما تهدف إلى تقليص مجال الإضراب وإفراغه من مفعوله.

مقتضى غريب يتضمنه المشروع (المادة 39) يُخوّل لرئيس الحكومة بأن يأمر بمنع الإضراب أو وقفه في حالة «حدوث أزمة وطنية»! وهنا وجب التذكير بأن الإضراب يعتبر وسيلة أساسية للدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة وأحد الأنشطة النقابية التي لا تسمح المعايير الدولية للسلطات الإدارية بأي تدخل فيه «من شأنه أن يقيد هذا الحق أو أن يعوق ممارسته المشروعة». فرئيس الحكومة لا يمثل السلطة الإدارية فحسب، بل يعتبر أيضا مشغلا بالنسبة لموظفي الدولة الذين في حالة دخولهم في إضراب، سيواجهون رئيسهم باعتباره خصما وحكما.

فما بالك لما يكون الإضراب سياسيا يهدف إلى الضغط على الحكومة للتراجع عن سياستها اللاشعبية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي أو للتعبير عن رفض الاختيارات

الطبقية للدولة... أكيد أن رئيس الحكومة سيلجأ إلى مبرر «الأزمة الوطنية الحادة» لمنع مثل هذه الإضرابات، تماما كما تلجأ السلطة الآن بشكل تلقائي إلى ورقة «الأسباب الأمنية» لمنع الحركات الاحتجاجية من تنظيم المسيرات والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية، خصوصا وأن الحكومة تحتفظ لنفسها بتحديد مفهوم «الأزمة الوطنية الحادة».

إطلالة سريعة على بعض المحطات الكفاحية التاريخية تؤكد أن حق الاضراب، كما مارسته الطبقة العاملة وشعوب العالم منذ قرنين، يتجاوز هذه الحدود التشريعية التي تهدف الآن إلى تكبيله والإجهاز عليه.

2- المشروعية التاريخية لحق الإضراب:

كان امتناع العمال عن العمل بمثابة رد فعل على القهر داخل المعامل وعلى سرقة أجورهم عن طريق الغرامات التعسفية وإرغامهم على شراء المنتجات من مخازن الباطرونا بأسعار مرتفعة. وقد لجأ العمال أثناء الإضرابات الأولى التي شهدها القرن 19، إلى تحطيم الآلات وتكسير زجاج المصانع والمكاتب الإدارية...، قبل أن يدرك العمال الطليعيون أن مواجهة الاستغلال والقهر تتطلب التنظيم. وبذلك شكلت مرحلة الإضرابات العفوية مرحلة في تطور وعي الطبقة العاملة في صراعها الطبقي ضد البرجوازية. وحتى بعد انتظام العمال في جمعيات وتنظيمات عمالية أخرى، استمرت الإضرابات كشكل من أشكال المقاومة الجماعية وللضغط على الباطرونا وعلى الحكومات لتحقيق مطالب خاصة بالعمال أو عامة تهم مجموع الجماهير الشعبية. وقد كان تنظيم إضراب في مصنع أو عدة مصانع يتطلب أياما من التعبئة والتحضير، وعقد الاجتماعات السرية لصياغة المطالب وفرز قيادة محنكة للإضراب ولضمان أوسع التفاف عمالي حولها.

ومنذ ظهور الإضراب كوسيلة للاحتجاج والضغط يصعب الفصل بين وجهه المطلبي والآخر السياسي الذي يتجلى في الإضراب العام خصوصا. بحيث لم يكن هناك حدا واضحا بين الإضراب والانتفاضة والتمرد. وقد كانت أغلب الإضرابات التي شهدها القرن 19 ذات طابع ثوري. واستمرت البرجوازية الصاعدة تنظر إلى الإضراب، في أغلب دول العالم، كعمل إجرامي قد تصل عقوبته إلى الإعدام. وتعرضت العديد من الإضرابات إلى القمع المسلح واعتقل المئات من العمال وتمت تصفية العديد من القياديين.

إلا أن الطبقة العاملة والشعوب عموما لم تنتظر اعترافا قانونيا بحق الإضراب لتستعمله في كفاحها ضد الاستغلال والاستبداد والاستعمار.

مباشرة بعد انطلاق الثورة الفرنسية 1789، وفي انقلاب صارخ على البروليتاريا، «تجرأت البرجوازية الفرنسية... على أن تسلب العمال حق الاتحاد الذي اكتسبوه توّا، وأعلنت في مرسوم صدر في 14 يونيو 1791 (قانون لوشابلييهLoi Le Chapelier)، أن جميع تحالفات العمال تشكل جريمة ضد الحرية وإعلان حقوق الإنسان» ، كما منعت «أي تواطؤ أو اتفاق بين المواطنين يهدف إلى التوقف عن العمل للزيادة في الأجور» (ماركس وأنجلز، رأس المال، الجزء الأول. ص 914). رأت البرجوازية الفرنسية في منع حق الإضراب والحق النقابي عموما على الطبقة العاملة، إجراء ضروريا للاستحواذ على أعلى فائض للقيمة ينتجه العمل، وبالتالي تحقيق أقصى تراكم رأسمالي في مرحلة التصنيع التي انطلقت مع الثورة الصناعية. ولم يتم إلغاء هذا المنع إلا سنة 1864 مع صدور قانون أولوفيي الذي يسمح بحق الإضراب. وكان يجب انتظار 1946 ليصبح حق الإضراب دستوريا.

وخلافا لما كان عليه الأمر في سنة 1830 حيث تم استبدال «ملك سيء» (شارل العاشر) «بملك مواطن» (لويس فيليب)، فإن الطبقة العاملة كانت في ثورة 1848 أكثر نضجا وحنكة، وضدا على المنع القانوني ظل الإضراب حاضرا في أهم المحطات الكفاحية للشعب الفرنسي، كان الإضراب الذي نفذه العمال ابتداء من يوم 22 فبراير، حاسما في إعلان الجمهورية بفرنسا. شارك في هذا الإضراب عمال مقالع الحجارة ومستودعات السكة الحديدة وأحواض السفن وحمالو الميناء وسائقو العربات والفحامون وعمال التعدين وعمال البرونز والميكانيكيون الذين برعوا في بناء المتاريس.

وهكذا توقف العمال عن العمل والتحقوا بالطلبة وبالمجموعات اليسارية في الشارع، وساهموا بفعالية في بناء المتاريس ومواجهة الجيش الملكي. لكن ورغم أن العمال لعبوا دورا حاسما في إفشال مناورة تعيين ابن الملك خلفا له، باحتلالهم لقصر البلدية وإرغام الحكومة المؤقتة على إعلان الجمهورية، فإن الطابع الجنيني لتنظيماتهم وغياب الأداة السياسية المستقلة للطبقة العاملة، مكن البرجوازية من الالتفاف على الأهداف العمالية لثورة 1848. فبعدما كان وزير المالية في الحكومة المؤقتة يتوسل بأن «تتخلى فرنسا عن العلم الأحمر حتى لا تنهار البورصة»، انتهى العمال مطاردين ومحكومين بالإعدام وبالأشغال الشاقة وبالنفي، فضلا عن ترحيل الآلاف منهم إلى الجزائر كمستعمرين.

باستثناء تخفيض مدة العمل إلى 10 ساعات في باريس و11 ساعة في الضاحية، وهو القرار الذي ألغي يوم 9 شتنبر 1898 بالضغط من الباطرونا، فقد أخفقت الطبقة العاملة في تحقيق أهدافها وتوقفت الإضرابات العمالية التي انطلقت في فبراير. لكن الكفاح العمالي استمر، مسترشدا بدروس ما سمي «بربيع الشعوب الأوروبية» لسنة 1848 وبتعاليم «عصبة الشيوعيين» التي عقدت مؤتمرها الثاني وكلفت ماركس وانجلز بإنهاء صياغة «البيان الشيوعي» قبل انطلاق ثورة فبراير. أشير أيضا إلى أن عمال البرونز الفرنسيين المذكورين أعلاه سيصبحون بعد 15 عاما روادا للأممية الأولى.

وقد كان شعار «يوم عمل من 8 ساعات» الذي رفعه شيوعيو الأممية الأولى يوحّد الطبقة العاملة على ضفتي المحيط الأطلسي. ومن بين أهم الإضرابات العمالية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن 19، يكتسي إضرابي 1857 و1886 أهمية تاريخية:

في 8 مارس 1857 أضربت عاملات النسيج بمدينة نيويورك وخرجن للشارع للمطالبة بتخفيض مدة العمل إلى عشر ساعات في اليوم وإنشاء حضانات لأطفالهن ومساواتهن في الأجر مع الرجال. العنف الذي ووجهت به هذه المعركة العمالية النسائية أدى إلى سقوط عدة شهيدات من بين المتظاهرات برصاص الشرطة. ثلاثة عقود بعد ذلك أي سنة 1886، أضرب 340.000 عامل وعاملة وتوقفت عن الإنتاج 12000 وحدة صناعية بكامل التراب الأمريكي. وسقط عدة شهداء برصاص الجيش والعصابات البرجوازية بمدينة شيكاغو، وصدرت أحكام بالإعدام على المعتقلين، تم تخفيضها إلى المؤبد بضغط أممي. بفضل هذه الإضرابات والتضحيات التي رافقتها تحقق «يوم عمل من 8 ساعات» في نفس سنة 1886 بالنسبة للعمال في القطاع الصناعي والصناعة التقليدية ولموظفي الإدارة الفدرالية الامريكية.

كل حملات القمع البرجوازي الدموي وآلاف الضحايا من مشردين ومعتقلين وشهداء في صفوف العاملات والعمال على امتداد القرن 19، لم تمنع الطبقة العاملة وحركات التحرر من الاستمرار في اللجوء إلى سلاح الإضراب خلال القرن العشرين في صراعها ضد الاستغلال الرأسمالي والاستبداد والاستعمار والعنصرية، كما يتجلى ذلك في التجارب الأوروبية ودروسها الغنية بروسيا وفرنسا... والتي امتدت إلى المستعمرات ومن ضمنها المغرب:

تنامت الإضرابات في روسيا في نهاية القرن 19 وكان أشهرها إضراب معمل موروزوف سنة 1885 والذي كان يشغل 5000 عامل وعاملة وتبعته إضرابات في معامل أخرى. إلا أن المكاسب التي حققها العمال بعد هذه الإضرابات (كمنع استيلاء أرباب المصانع على الغرامات من العمال...) كانت متواضعة إذا ما قورنت بالتضحيات المقدمة (اعتقال 600 عامل من مصنع موروزوف ومحاكمة العشرات منهم ...).

لكن المهم أن هذه الإضرابات ساهمت في رفع وعي وحنكة العمال وبروز قادة وسطهم واقتناعهم بضرورة النضال المنظم مما ساهم أيضا في بروز طلائع المنظمات الماركسية التي ستلعب دورا أساسيا في ثورتي 1905 ثم 1917.

ابتدأت الثورة الروسية لسنة 1905 بإضراب عمال المطابع بموسكو يوم 19 شتنبر الذي امتد إلى بطرسبرغ ومدن أخرى. وفي أوائل أكتوبر التحق بالإضراب عمال السكك الحديدية وتوقفت القطارات في موسكو ثم في كل روسيا، وتوقف البريد والتلغراف وعدة مصانع. وقد تلقى العمال المضربون مساندة من فئات أخرى كالطلبة والمحامين والمهندسين والأطباء والمثقفين... فأصبح الإضراب عاما وسياسيا (شارك فيه أكثر من مليون عامل وموظف). وجدير بالذكر أن هذا الإضراب لمْ تدعُ له نقابة عمالية بل البلاشفة الروس وانتهى بمواجهة مباشرة بين الحزب البلشفي مدعوما بالطبقة العاملة الروسية وبين الأوتوقراطية القيصرية. وقد أجبر القيصر على إصدار بيان يوم 17 نونبر يَعِدُ فيه بتوسيع الحريات وتأسيس دوما تشريعية بدل الدوما الاستشارية التي كان يرفضها الحزب البلشفي. لكن القيصر كان يناور لربح الوقت وإعادة تنظيم الأجهزة القمعية. القمع الذي صاحب هذه الإضرابات لم يمنع العمال من إبداع سلاح جديد يتمثل في مجالس النواب العمال (السوفيات) كمنظمات سياسية، حيث انتخب أولها في أكتوبر 1905 بمدينة بطرسبرغ، ثم تبعه مجلس موسكو... ثم مجالس سوفياتية لنواب الجنود والبحارة والفلاحين. ورغم أنها كانت في بدايتها، حققت هذه المجالس مكاسب على مستوى حرية الصحافة وتحديد يوم عمل في 8 ساعات ورفض أداء الضرائب القيصرية...

ولما كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي وخصوصا جناحه البلشفي يستعد للثورة المسلحة، فإن الحكومة القيصرية كانت بدورها تستعد لإفشال الثورة وتشتيت المجالس السوفياتية لنواب العمال. فتمَّ سحق الإضراب السياسي العام الذي أعلن عنه من طرف سوفيات موسكو في دجنبر 1905. نقطة الضعف الرئيسية التي أدت إلى فشل إضرابات دجنبر، تمثلت في رفض مجلس بطرسبرغ (الذي كانت قيادته منشفيكية) الدخول في الإضرابات واستمرت القطارات تشتغل وتنقل جنود القيصر لسحق الثورة في موسكو. فاستمرت المواجهات غير المتكافئة في موسكو لمدة 9 أيام، واعتُقلت قيادة الثورة المسلحة وأُحرقت الأحياء الصامدة. وكانت قد اشتعلت معارك في مناطق أخرى (أكرانيا، ليتوانيا، فلندا...)، لكنها سُحقت بدورها من طرف القيصرية.

وفي تقييم ثورة 1905، قدَّرَ المناشفة أن حمل السلاح كان خطأ، في حين كتب لينين «كان ينبغي أن نوضح للجماهير أن ليس من الممكن الاقتصار على الإضراب السلمي». وفي نقدهم لنظرية المنشفيك حول «حياد النقابات» اعتبر البلاشفة أن مهام الطبقة العاملة لا يمكن إنجازها إلا إذا ظلت النقابات العمالية منظمات طبقية مناضلة.

عشية ثورة فبراير 1917 البرجوازية في روسيا، تحول إضراب 9 يناير إلى مظاهرات في شوارع بتروغراد وموسكو... ومواجهات بين العمال والشرطة الخيالة. وفي يوم 23 فبراير (الموافق ليوم 8 مارس عالميا) نزلت آلاف العاملات للشوارع تلبية لنداء اللجنة البلشفية في بتروغراد للتظاهر ضد المجاعة والحرب والقيصرية. وسرعان ما تحول الإضراب السياسي إلى مظاهرة سياسية عامة ضد النظام القيصري. ولم يمنع سقوط العديد من العاملات والعمال من اتساع رقعة الإضرابات والمظاهرات خصوصا بعد انضمام الجيش (المكون في غالبيته من الفلاحين المعدمين) إلى جانب الطبقة العاملة والشعب الروسي في مواجهة شرطة ودرك القيصر. مما عجل بسقوط القيصرية.

أما ثورة أكتوبر 1917 فلم تعتمد على إضراب عمالي، بل على المشاركة الفعلية للعمال إلى جانب الفلاحين والجنود في الكفاح المسلح.

التجربة الفرنسية في مجال الإضراب غنية بالدروس سواء من حيث ممارسة هذا الحق طيلة قرنين من طرف الطبقة العاملة ومختلف فئات الشعب الفرنسي، أو ما يتضمنه أو يتجاهله التشريع الفرنسي حول الإضراب (لا تتوفر فرنسا لحد الآن على قانون الإضراب).

وقد وقفنا فيما سبق على دور الإضرابات العمالية في التحولات التاريخية التي شهدتها فرنسا في القرن 19 وخصوصا إضرابات فبراير 1948 التي انتهت بإعلان الجمهورية الفرنسية.

لذا فإن الكونفدرالية العامة للشغل بفرنسا منذ تأسيسها سنة 1895، شكلت ضمن هياكلها «لجنة الإضراب العام» التي أصبحت فيما بعد «لجنة الإضرابات والإضراب العام» مكلفة «بدراسة حركات الإضراب عبر العالم» و«التعبئة لإقناع العمال بضرورة الإضراب العام» من أجل فرض يوم عمل من 8 ساعات كهدف مستعجل. وقد حددت الكونفدرالية تاريخ فاتح ماي 1906 كأجل لتحقيق هذا الهدف عن طريق الإضراب العام. لكن الإنزال البوليسي بباريس (50 ألف شرطي) واعتقال قياديين نقابيين أدى إلى فشل هذا الإضراب ولم يتحقق يوم عمل من 08 ساعات إلا سنة 1919.

في سنة 1925 كانت حرب الريف على أشدها، خصوصاً بعد تعيين مقيم عام فرنسي جديد بالمغرب وهو فيليب بيتان محل المارشال ليوطي الذي قدرت الحكومة الفرنسية بأنه فشل في مواجهة عبد الكريم الخطابي. فتمت تعبئة 250 ألف جندي فرنسي وإسباني بسلاح متطور بما فيه السلاح الجوي، مدعوماً بحملة إعلامية تصف المقاومة الريفية «بالمتوحشة» و«تهدد الحضارة الفرنسية». فتوحدت مجموعة من القوى الشيوعية والعمالية في إطار «لجنة مناهضة حرب الريف» وعقدت مؤتمراً عمالياً يومي 4و5 يوليوز بباريس، صدر عنه قرار الإضراب العام. وقد وُجه النداء «للعمال والموظفين والمستخدمين والفلاحين ليشكلوا جبهة موحدة ضد الإمبريالية الفرنسية» وللمشاركة في الإضراب «ضد الحرب الفرنسية في الريف المغربي وفي سوريا ولرفض السياسة الإجرامية للحكومة الخاضعة للدوائر الإمبريالية».

ورغم أن الكونفدرالية العامة للشغل التي كانت لم تحسم موقفها بعد من الاحتلال الفرنسي للمغرب، لم تساند الإضراب، فقد عرف نجاحاً كبيراً وشارك فيه حوالي مليون عامل. كما اعتقل المئات من العمال المضربين والمتظاهرين الذين واجهوا قوات البوليس في الشوارع وأصدرت المحاكم ما مجموعه

تابع 11

وأخيرًا سقط تابو المحرمات الكيان الصهيوني وقادته أمام الجنائية الدولية

غسان ابو نجيم (*)

منذ زمن ليس ببعيد وتحديدًا قبل معركة طوفان الأقصى المجيدة لم يكن ليجرؤ شخص كان أو هيئة أو دولة على توجيه نقد للكيان الصهيوني، أو أحد قادته، فالتهمة جاهزة معاداة السامية، وهذه التهمة كافية لشيطنته، وفصله من عمله أو يحارب إذا كان هيئة أو مؤسسة، وتحاصر وتفرض عليهاَ العقوبات إن كانت دولة.

إن هذا التابو من التحريم الذي حظي به الكيان الصهيوني على الصعيد الدولي سمح له بالاحتلال والقتل، وتحدي القانون الدولي ومؤسساته مدعومًا من دول الغرب الفرانكفوني والإنجلوسكسوني، تحت يافطة المظلومية التي لحقت باليهود على أيدي النازية.

والحقيقة أن الغرب الإمبريالي، وقوى رأس المال هي من وضعت هذا الكيان فوق المساءلة الدولية، وفرضت حالة من التحريم لمحاسبته، وقدمت له الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي، وعطلت العشرات من مشاريع القرارات الدولية التي تدينه، زادت من عربدته في الإقليم، وساهمت في ارتكابه العديد من الاعتداءات على دول المنطقة لبنان إيران سوريا والعراق، وفرض نفسه شرطيًا للإقليم وحاميًا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائه في الناتو، في الشرق الأوسط، والحارس الذي لا يقهر للعديد من دول المنطقة، مما فتح شهيته للتمدد وطرح مشاريع بالتعاون مع رأس الشر العالمي للتطبيع مع الدول العربية، كالاتفاقات الإبراهيمية، وصفقة القرن، بعد أن أنجز اتفاق أوسلو مع اليمين الفلسطيني المتنفذ في منظمة التحرير الفلسطينية.

استمر هذا الوضع إلى أن غرق في وحل غزة التي لطالما حلم قادة الكيان الصهيوني أن يصحوا صباحا ويجدوا البحر قد ابتلعها، ليظهر حجمه الحقيقي، وقدراته القتالية التي لم تظهر إلا في قصف المدنيين، وتدمير المباني والمستشفيات وقتل الأطفال والنساء، مما وضعه قادة وجيش وكيان أمام أول مساءلة دولية عن جرائمه التي ارتكبها في قطاع غزة، بعد سلسلة من الاحتجاجات والمظاهرات التي عمت معظم دول العالم المنددة بحرب الإبادة الجماعيه التي يشنها الاحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، مما دفع دولة جنوب أفريقيا إلى التقدم بشكوى للمحكمة الجنائية الدولية تطالب بمحاسبة الكيان الصهيوني وقادته وجيشه، بتهم القتل الجماعي وارتكاب جرائم حرب وإبادة محرمة دوليا، ولم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية الشريك القوي لهذا الكيان أن توقف هذه الدعوى، بسبب الضغط الشعبي العالمي، ومظاهرات الجماهير في أصقاع الأرض كافة.

إن صدور مذكرات اعتقال بحق مجرمي الحرب، نتنياهو وغالانت تعد ضربة قوية للكيان الصهيوني، ليس لأنها الأولى في تاريخ إجرامه الممتد منذ ٧٥ عامًا فقط، بل بالارتدادات التي تلي هذا القرار بالاعتقال، بل سيمتد ليشمل جيش الإبادة الجماعية الصهيوني، باعتباره أضخم منظمة إرهابية، واستدعاء قادته وكبار ضباطه، وكل من أصدر الأوامر بالقتل، وسيخضع الكيان الصهيوني لسلسلة من قرارات منع تصدير السلاح له، وتعريض الدول غير الملتزمة بقرار المنع للمساءلة الدولية، عدا عن اعتقال قادة الكيان السياسين والعسكريين المطلوبين للمحكمة في حال سفرهم خارج الكيان، وستفتح ملفات المخالفات كافة، التي ارتكبها الكيان الصهيوني منذ احتلاله فلسطين، ورفضه الإلتزام بالقرارات الصادرة عن المؤسسات الدولية، وسيطال القرار شركاء الكيان الصهيوني في حرب الإبادة الجماعية مثل أمريكا وألمانيا وبريطانيا، ومؤسسات القرار كافة فيها، والتي زودت الكيان الصهيوني بالأسلحة، وعطلت القرارات الأممية بوقف العدوان على الشعب الفلسطيني، وسيشمل القرار حصارًا اقتصاديًا على الكيان الصهيوني في حال عدم امتثاله لأوامر الاعتقال.

إن صدور هكذا قرار يشكل بداية مهمة على طريق سقوط تابو المحرمات عن الكيان الصهيوني، وخطوة إلى الأمام على طريق اعتبار الكيان الصهيوني قوة احتلال لأرض فلسطين، وإن المظلومية التي رفعها كيافطة وغطاء لاحتلاله أرض فلسطين لا تمثل مستندًا قانونيا أو شرعيًا لاغتصاب أراضي الغير، وإقامة كيانه المارق عليها.

(*) كاتب من فلسطين

بيان المنظمة النسائية الديمقراطية الفلسطينية (ندى) مع انطلاق الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة

– تطبيق قرار الجنائيه الدوليه القاضي باعتقال نتنياهو وغالانت وتوسيع المحاكمات لتشمل مجرمين اخرين من قادة وجنود الاحتلال .

– ادانة العدوان على لبنان ومحاكمة قادة وجيش الاحتلال على جرائمهم ومجازرهم المرتكبه بحق الشعب اللبناني .

– على الانروا تحمل مسؤولياتها الكاملة تجاه ابناء شعبنا وتوفير التمويل اللازم لخطة طواريء فعليه في لبنان تحاكي احتياجات ابناء شعبنا بما يشمل النساء والاطفال .

تنطلق اليوم الحملة العالميه 16 يوم من اجل مناهضة العنف ضد المرأة. تاتي الحمله هذا العام في الوقت الذي يتواصل فيه عنف الاحتلال الاسرائيلي الفاشي بابشع اشكاله وتجلياته الوحشيه ضد الشعب الفلسطيني من خلال حرب الاباده الجماعيه التي يشنها الاحتلال الاسرائيلي ضد ابناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزه وفي الضفه الغربيه في سياق مشروعه للتهجير والضم والتطهير العرقي تمهيدا لبناء دولة اسرائيل الكبرى على حساب الحقوق الوطنيه المشروعه لشعبنا .

فمنذ اكثر من عام يواصل الاحتلال الفاشي عدوانه على قطاع غزه مستهدفا اكثر من 160 الف شهيد ، ناهيك عن اعداد المفقودين والاسرى والاسيرات الى جانب تدمير المباني السكنيه والبنى التحتيه وفرض حصار التجويع والتعطيش على شعبنا وتحويل القطاع الى ارض محروقه غير قابله للحياة .

وفي الضفة الغربيه الغربيه يواصل الاحتلال الاسرائيلي عدوانه اليومي على مخيمات وبلدات ومدن الضفة الغربيه واغراق الضفه بالكتل الاستيطانيه والمواقع العسكريه وتوتر الاقتحامات والاغلاقات ومصادرة الارض وتدمير المنازل وتعديات المستوطنين والاغتيالات وحملات الاعتقال التي طالت اكثر من 10 الاف اسير واسيره .

و بنتيجة العدوانيه الاسرائيليه المنفلته من معايير القانون الدولي والقانون الانساني الدولي، بلغ عدد الشهيدات 13 الفا عدا من فقدن تحت انقاض منازلهن وبينهن حوامل انجبن اطفالهن تحت الركام ،ناهيك عن النزوح القسرى لاكثر من مليون امراه ، يفتقدن في تجمعات النزوح للامان والخصوصيه والغذاء والدواء، واماكن الولاده الامنه . هذا الى جانب تزايد الاعباء الاسريه لمن فقدن ازواجهن وابناءهن وتجرع مرارة فقدان الابناء بالمجازر المتنقله . وبين النساء الفلسطينيات 94 اسيره عدا من تم اخفاءهن قسريا في غزه، وتواجه المعتقلات تصاعدا في صنوف التعذيب الجسدي والنفسي والجنسي بدءا من التجويع الى الاهمال الطبي والعزل والتفتيش العاري وحالات الاغتصاب الموثقه .

ان المنظمه النسائيه الديمقراطيه الفلسطينيه –ندى– تؤكد دعمها للشعب اللبناني والمقاومه اللبنانيه في مواجهة العدوان الاسرائيلي الفاشي والمجازر الجماعيه ضد النساء والاطفال والشيوخ والهدم الممنهج للابنيه والتجمعات السكنيه وغالبا على رؤوس اصحابها لتضيف الى جرائمها المرتكبه في غزه جرائما اضافيه تشكل انتهاكا للاعراف والمواثيق الدوليه وحقوق الانسان مستفيدة من الغطاء والدعم الامريكي والعجز الدولي والصمت الرسمي العربي .

كما يهمها تسليط الضوءعلى تداعيات العدوان الاسرائيلي على المخيمات والتجمعات الفلسطينيه في لبنان حيث استهدف بعضها بعمليات عسكريه اسرائيليه ذهب ضحيتها عدد من ابناء شعبنا . كما اجبر اكثر من 60 الفا في مخيمات الجنوب وبيروت ومخيم الجليل على النزوح القسري. ان النساء والاطفال يشكلون غالبية النازحين الفلسطينين، الذين يقبعون راهنا في مراكز للايواء في مدارس الانروا أو عند عائلات مضيفه في المخيمات والتجمعات الاكثر أمانا .

وعلى الرغم مما يولده النزوح من ازمات معيشيه وصحيه واجتماعيه ، فان وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين –انروا– ،لم تتحمل مسؤولياتها كما يجب تجاه النازحين واللاجئين الصامدين في المخيمات. لقد قصرت في تطبيق خطتها للطوارىء. كما تنتهج سياسة التملص من المسؤوليه عن تلبية الاحتياجات المعيشيه والصحيه والاغاثيه والنفس-اجتماعيه لابناء شعبنا ، وتعتمد بشكل شبه تام على تقديمات وخدمات المؤسسات الاهليه .كما اعفت عديد موظفيها من الدوام بحجة الوضع الامني ولجات الى اغلاق مراكزها في المخيمات والتجمعات المحاطه بزنار القصف الاسرائيلي العنيف .

وتعاني النازحات الفلسطينيات جراء هذه السياسه من فقدان الغذاء اللازم والحليب والمستلزمات الصحيه لهن ولاطفالهن وكذلك الادويه لصاحبات الامراض المستعصيه والرعايه اللازمه لكبيرات السن وذوات الاحتياجات الخاصه . كما تفتقد النساء الحوامل تعقيدات الوصول لمستشفيات ومراكز التوليد .و تسبب اغلاق العيادات بتوقف البرنامج المخصص لرعاية الام والطفل

ان انطلاق الحمله العالميه لمناهضة العنف ضد المراه ، يشكل مناسبة لرفع الصوت عاليا من اجل :

– مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على الاحتلال الاسرائيلي والزامه بوقف العدوان على قطاع غزه والانسحاب من القطاع وتوفير المساعدات الانسانيه لابناءه. ويجب الضغط لوقف الاعتداءات الاسرائيليه على ابناء شعبنا في الضفه الغربيه بما يشمل القدس، ووقف بناء المستوطنات والكتل الاستيطانيه وتفكيك القائم منها والوقوف بحسم امام تعديات المستوطنين على البلدات والمدن والقرى والمقدسات الاسلاميه والمسيحيه وتمكين الشعب الفلسطيني من انتزاع حقوقه الوطنيه المشروعه بتقرير المصير وبناء الدوله الفلسطينيه المستقله على كامل الارض الفلسطينيه المحتله بعدوان العام 1967 وعودة اللاجئين بالاستناد الى القرار الاممي 194 .

– ادانة قرار الكينيست الاسرائيلي المتعلق بحظر عمل الانروا ، وحماية الانروا من مشاريع تصفية خدماتها وفي ذات الوقت مطالبة الانروا ببذل مزيد من الجهد لتوفير التمويل اللازم لخطة طواريء فعليه في لبنان تحاكي احتياجات ابناء شعبنا النازحين والصامدين في المخيمات بما يشمل تلبية احتياجات النساء والاطفال على كافة الصعد الغذائيه والنقديه والاجتماعيه . وتحمل مسؤولياتها كاملة وفتح مراكزها في كافة المخيمات والتجمعات الفلسطينيه .

– وقف العدوان على لبنان ومحاكمة قادة وجيش الاحتلال على جرائمهم بحق الشعب اللبناني .

– دعم قرار الجنائيه الدوليه القاضي باعتقال نتنياهو وغالانت ، وحث الدول الاعضاء في الامم المتحده على تسهيل تطبيقه وتوسيع المحاكمات لتشمل مجرمين اخرين من قادة وجنود الاحتلال وادانة الموقف الامريكي الرافض لهذا القرار والمنحاز للمجازر والاباده الجماعيه ضد شعبنا وحماية المحكمه من محاولات العرقله والتعطيل الامريكي .

– الضغط لاطلاق سراح جميع الاسرى والاسيرات الفلسطينين ووقف حملات الاعتقال والاخفاء القسري ، وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعه في التعامل مع المعتقلين ومساءلة الاحتلال الاسرائيلي على انتهاكاته الممارسه بحق الاسيرات الفلسطينيات وخاصة المتعلقه بالاخفاء القسري وانتهاك الخصوصيه الثقافيه والاجتماعيه والاعتداءات الجنسيه .

– استعادة الوحده الوطنيه، عبر الاسراع بتطبيق مخرجات حوار بكين عبر تفعيل الاطار القيادي المؤقت ، وتشكيل حكومة توافق وطني وقيادة وطنيه موحده في الضفه وهيئة وطنيه لادارة شؤون غزه ، باعتبار ذلك صمام الامان لقضيتنا الوطنيه

– دعوة القياده السياسيه والفصائل واللجان والاتحادات الشعبيه في لبنان لتوحيد الجهد ووضع خطة وطنيه لدعم صمود شعبنا في المخيمات وكذلك دعوة منظمة التحرير الفلسطينيه ودائرة شؤون اللاجئين فيها لتحمل مسؤولياتها تجاه تقديم ما يلزم من مساعدات لتعزيز صمود شعبنا وحث الدول المانحه لتوفير التمويل اللازم لخطة طواريء الانروا للاجئين الفلسطينين في لبنان.

نداء من نساء لبنان إلى العالم

يأتي اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة ولبنان تحت العدوان الاسرائيلي الهمجي المجرم والذي ضرب عرض الحائط بكل المواثيق والعهود الدولية. ومن نتائجه خلال شهرين فقط4000 شهيد و14000جريح معظمهم من النساء والاطفال، وما زال العدوان مستمرا ومدمرا، ونتج عنه أيضاً تهجير نصف الشعب اللبناني من الجنوب المدمر كليا ومن البقاع الذي يقصف يوميا ويدمر ومن الضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت التي تقصف ليلا ونهارا وتدمر بهمجية لم يسبق لها مثيل في التاريخ المعاصر وهذا ما جعل اكثر من مليون امرأة في ظروف عنفية صعبة للغاية.

وعليه: نناشد نساء العالم والمنظمات النسائية والنقابية في العالم اجمع الوقوف الى جانبنا، واتخاذ الاجراءات الفعالة لوقف العدوان الاسرائيلي على لبنان ومطالبة المنظمات الدولية ذات الشأن:

اولا: لوقف فوري لاطلاق النار في لبنان

ثانيا: بتطبيق القرار 1701 وعودة النازحين الى أرضهم وإعادة اعمارها

ثالثا: بتطبيق القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة التي تحمي المرأة من العنف اثناء النزاعات وأهمها القرارين، 1325 و2122.

أمينة لجنة المرأة في المجموعة العربية للاتحاد الدولي للمتقاعدين

وامينة لجنة الاعلام في رابطة متقاعدي اساتذة الجامعة اللبنانيّة

الدكتورة ليندا مرتضى الحسيني.

تتمة 9

320 سنة سجناً على المعتقلين. وسقط العامل أندريه ساباتيه شهيداً برصاصة مهندس يميني بمعمل «راديو إلكتريك».

سنة 1936، فازت الجبهة الشعبية بالانتخابات التشريعية ببرنامج يهدف لمواجهة انعكاسات الأزمة العالمية 1929 التي كانت آثارها لا تزال واضحة على أوضاع الشعب، وعلى الطبقة العاملة على الخصوص. ويتضمن هذا البرنامج تخفيض مدة العمل دون تخفيض الأجور وخلق صندوق وطني للبطالة ونظام تقاعد وإطلاق مشاريع كبرى ذات فائدة عمومية...

أيام قليلة بعد انتصار اليسار في الانتخابات وقبل حتى تشكيل الحكومة انطلقت موجة من الإضرابات واحتلال المعامل بكل أنحاء فرنسا. هذه الإضرابات عبَّرت عن رد فعل عميق على الاستغلال الرأسمالي الفاحش للعمل وعلى القمع الذي ووجهت به النضالات العمالية من طرف الباطرونا والحكومات اليمينية المتعاقبة منذ بداية القرن.

وبدل أن تستقوي الحكومة الشعبية بهذه النضالات العمالية لتفرض تغييرات هيكلية تتماشى مع هويتها اليسارية، قامت حكومة ليونْ بْلومْ بدور المطافئ لإنهاء الإضراب وإخلاء المعامل «لأصحابها».

أمام النجاح الكبير للإضرابات لم تتردد الباطرونا في الموافقة على اتفاق ماتينون يوم 8 يونيه 1936 والذي اشتمل على: زيادة 7 إلى 10% في الأجور والاعتراف بالحق النقابي بالإضافة إلى القوانين الصادرة فيما بعد والمتعلقة بتحديد مدة العمل في 40 ساعة في الأسبوع، وخلق إجازة سنوية مدتها 15 يوما. وقد كانت الطبقة العاملة على استعداد لفرض تنازلات أكثر لولا انحراف التحالف الحكومي إلى جانب البورجوازية بدعوى أن وقت الثورة الاجتماعية لم يحن بعد، وأغلب هذه المكاسب تم التراجع عنها بمبرر إعطاء الأسبقية لتوفير شروط الدفاع الوطني التي تتطلبها الحرب الثانية.

انطلقت إضرابات ماي 1968 من الوسط الطلابي الساخط على تردي الوضع بالجامعات التي تعرف اكتظاظا ونقصا في الموارد. كما أن الحركة الطلابية كانت تتفاعل مع آخر التطورات العالمية: الحرب الإمبريالية ضد الشعب الفيتنامي، اغتيال شي غيفارا، العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني... وسرعان ما عمت الإضرابات بالمؤسسات الصناعية تعبيرا من العمال على تضامنهم مع الطلبة الذين تعرضوا للقمع البوليسي في جامعات تانتيرْ والسورْبُون. وتحولت الإضرابات إلى احتلال للكليات والمعامل ومظاهرات في الشوارع ومواجهات مع البوليس. وقد بلغ عدد المضربين حوالي 10 مليون في أغلب مؤسسات الإنتاج والخدمات، كما تميزت الحركة باندماج العمال والطلبة والمعطلين والصحافة ورجال القضاء والمثقفين التقدميين...

النقابات التي فاجأتها الأحداث ترددت قبل الالتحاق بالإضرابات ومحاولة الركوب عليها ثم فرملتها. وهكذا انطلقت مفاوضات من 27 إلى 30 ماي ضمت ممثلي النقابات والباطرونا والحكومة انتهت بتوقيع اتفاق غرونيل بزيادة 10% في معدل الأجور و35% في الحد الأدنى للأجور والاعتراف بالفروع النقابية داخل المقاولات والرجوع التدريجي إلى أسبوع عمل من 40 ساعة...

أصيبت الطبقة العاملة وخصوصا الشباب العامل بخيبة من هذه النتائج، وبدل أن تتوقف الإضرابات بعد الاتفاق خرجت مظاهرات ساخطة واستمر احتلال المعامل والكليات. لكن غياب القيادة الثورية الموحدة وخيانة البيروقراطية النقابية وتواطؤها مع البورجوازية الفرنسية في تحويل الصراع من مواقع الإنتاج إلى صناديق الانتخابات (يونيه 1968)، أجهض هذه الحركة العمالية والشعبية الواسعة التي لا يمكن اختزال أهدافها في تحقيق مطالب مهنية ما، بل إنها (الحركة) عبَّرت عن رفض لعلاقات الانتاج والمؤسسات القائمة.

آخر درس بليغ قدمته لنا التجربة الفرنسية، يتمثل في إسقاط ما سمي بعقد التشغيل الأول سنة 2006، حيث توحَّدَ الملايين من عمال القطاع الخاص وموظفي القطاع العام والطلبة والتلاميذ في مواجهة الرأسمال الذي لا يشبع جشعه إلا بتكثيف الاستغلال وتعميق الهشاشة عن طريق: عقود المناولة والعقد المحددة المدة وعقد التشغيل الجديد... ثم عقد التشغيل الأول. فانطلقت في الأسبوع الأول من فبراير 2006 إضرابات متفرقة ومظاهرات، سرعان ما تعاظمت وتحولت إلى مظاهرات شعبية بلغت أوجها في اليوم الاحتجاجي الذي دعت له المركزيات النقابية بتاريخ 28 مارس، حيث شارك أكثر من 3 مليون متظاهر في المظاهرات التي شلت البلاد. وتحت ضغط الشارع، قاطعت النقابات الحوار الذي دعا له الوزير الأول وطالبت بسحب مشروع القانون كشرط لذلك الحوار. وفي خطوة، اعتبرت تحديا لحركة الإضرابات وهروبا إلى الأمام، صادق البرلمان الفرنسي على مشروع قانون عقد التشغيل الأول، ثم زكاه الرئيس شيراك والمجلس الدستوري قبل نشره في الجريدة الرسمية يوم 08 أبريل. لكن المظاهرات العمالية والشبابية التي خرجت يوم 04 أبريل 2006 في كل مدن فرنسا وتجاوز عدد المشاركين فيها 3 مليون، وتبعتها عمليات احتلال لمحطات القطار والطرق والقناطر يوم 6 أبريل، أرغمت الباطرونا والدولة الفرنسيتين على التراجع وسحب المشروع نهائيا، بتصويت في البرلمان يوم 12 أبريل 2006.

خلافا لما ينص عليه مشروع قانون الإضراب الذي تحاول تمريره الحكومة المغربية من تعريف للإضراب بكونه "توقف عن العمل" وحصر أهدافه في تحسين شروط العمل، فإن التراث النضالي للطبقة العاملة وللجماهير الشعبية يؤكد أن الإضرابات التي عرفها المغرب منذ الفترة الاستعمارية يتجاوز هذا المفهوم الضيق للإضراب.

الوقوف على التجربة الفرنسية يسمح بفتح نافذة على ممارسة الإضراب بالمغرب منذ الفترة الاستعمارية. ذلك أن سنة 1936 التي تميزت بالإضرابات الفرنسية الشهيرة المذكورة أعلاه، سجلت أولى الإضرابات العمالية الهامة بالمغرب (يونيه 1936) والتي شملت «المعامل والمصانع والمناجم والنقل، وتخللتها حركة احتلال المؤسسات. وكشف العامل المغربي ليس فقط عن وعيه الطبقي لطبيعة الصراع بل عن إمكانيات قيادية هائلة». ومعلوم أن هذه الإضرابات سبقت الاعتراف القانوني بالحق النقابي الذي صدر بصدده ظهير 24 دجنبر 1936، والذي اقتصر على العمال الأوروبيين وأقصى المغاربة. فالأزمة الرأسمالية العالمية التي استمرت آثارها طيلة سنوات الثلاثينات من القرن 20، انعكست على أوضاع الطبقة العاملة بفعل غلاء القمح والشعير وإغلاق المصانع والمناجم وتراجع البناء وما نتج عن ذلك من تفشي البطالة وانخفاض القدرة الشرائية. وبعد انتصار الجبهة الشعبية في الانتخابات الفرنسية، وتشكيل حكومة ليونْ بْلومْ التي ضمت عددا من الاشتراكيين والشيوعيين، كانت البيروليتاريا الأوروبية العاملة بالمغرب تنتظر تحسين أوضاعها الاجتماعية والاعتراف بالحق النقابي، أما البيروليتاريا المغربية فقد انتظرت فضلا عن ذلك، تحقيق المساواة في الحقوق بين العامل الأوروبي والمغربي.

وما أن بلغ خبر توقيع اتفاق ماتينون في فرنسا (8 يونيو 1936)، حتى «بدأت الحركة يوم 11 يونيه بإضراب عمال شركة السكر المغربية بالدار البيضاء (كوزومار) التي تشغل 760 عاملا منهم 700 مغربي ضمنهم 80 عاملة»، وفي نفس اليوم «أضرب عمال شركة الدهن (كيرونْ) بالدار البيضاء، وفي اليوم التالي امتد الإضراب إلى مناجم الفوسفاط في خريبكة، وتلاه إضراب عمال الفوسفاط في لوِّي جانْتيل (اليوسفية) يوم 13، وكذلك عمال البناء وشركات الدهن ومعامل الصيانة التابعة لشركات النقل، وشركة الحديد والصلب، وبلغ عدد الورشات التي شملها الإضراب بالدار البيضاء 70 ورشة، كما انضم إليهم عمال النظافة وجميعهم من المغاربة»، وامتدت هذه الإضرابات إلى «مدن أخرى مثل فاس وشملت عمال الحافلات وسائقي الطاكسيات، وكذلك مدينة الرباط حيث أضرب عمال السكك الحديدية والحافلات وسيارات الأجرة»، وقد أبان العمال عن حنكة نضالية عالية، حيث بدأ عمال مناجم خريبكة إضرابهم ليلا «باحتلال محطة الكهرباء، وهي النقطة الإستراتيجية التي تتحكم في مجموع مرافق المركز المنجمي، ثم احتلوا مستودع السيارات»... «وبعد تدخل المقيم العام شخصيا لوقف إضراب عمال شركة السكر اعترفت الإدارة للعمال بحق الإضراب وحقهم في عطلة سنوية مدتها 15 يوما مدفوعة الأجر... والاعتراف بممثلي العمال» بالإضافة إلى مكاسب أخرى لا تقل أهمية مثل «دفع أجرة أيام الإضراب». لكن السلطات الاستعمارية حرمت عمال النظافة بالدار البيضاء (وكلهم مغاربة) من هذه الحقوق واعتقلت 17 منهم وطردت 2140 عاملا.

ومن ضمن القوانين الإيجابية التي انتزعها المضربون والتي استمرت سارية المفعول إلى سنة 2004، هناك ثلاثة ظهائر مؤرخة في 18 يونيه 1936، تتعلق بتحديد مدة العمل في 8 ساعات في اليوم، والحد الأدنى للأجور والتعويض عن التسريح فضلا عن ظهير 24 دجنبر 1936 الذي اعترف لأول مرة بالحق النقابي بالمغرب.

وبعد سنة أضرب التجار بمكناس وبمجموعة من المدن المغربية احتجاجا على القمع الذي ووجهت به المظاهرات الشعبية التي خرجت للاحتجاج على قرار السلطات الاستعمارية «بتحويل مجرى نهر بوفكران لصالح المستوطنين الزراعيين الأوروبيين على حساب الفلاحين المغاربة وحاجيات سكان المدينة من الشرب فانطلقت مظاهرات الاحتجاج في فاتح شتنبر وتواصلت في اليوم الثاني سقط خلالها عدد كبير من القتلى والجرحى برصاص قوات الاحتلال وألقي القبض على عدد كبير قدموا إلى محكمة الباشا الذي أصدر في حقهم أحكاما قاسية...». وهذا دليل على أن الإضراب استعمل في المغرب منذ البداية للدفاع عن حقوق ومصالح واسعة تتجاوز «المطالب المهنية» الضيقة.

على إثر جريمة الاغتيال التي نفذتها قوات الاستعمار الفرنسي يوم 05 دجنبر 1952 وراح ضحيتها الشهيد فرحات حشاد الكاتب العام لِلاتحاد العام التونسي للشغل، أُعلن بالمغرب عن تنظيم حداد على شكل إضراب يوم 8 دجنبر بدعوة من الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب (فرع الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية)، بعد ما استطاع عدد من المغاربة الوصول إلى مواقع المسؤولية النقابية ضداً على القوانين الاستعمارية. وبينما كان العمال يعبئون لنجاح هذه المعركة ويعينون لجان الإضراب في الميناء والمقاولات الكبرى بالدار البيضاء، أصدر المقيم العام أوامره لباشا المدينة لإبعاد السكان عن هذا الإضراب. هذا الأخير بعث رجاله عشية الإضراب لتهديد السكان بأوخم العواقب إن هم أغلقوا الدكاكين أو عرقلوا عمل قوات البوليس يوم الإضراب. ومن ضمن الأحياء التي شملها هذا التهديد «كاريان سانطرال» القريب من الأحياء الصناعية «الصخور السوداء» «وعين السبع» ومن محطة القطار، وبالتالي يقطن به عدد كبير من عمال الصناعة والسككيين الحاملين لوعي عمالي وحِسٍّ وطني عاليين، وسرعان ما انطلقت مظاهرة عمالية شعبية متحدية للسلطات الاستعمارية. إلا أن قوات البوليس واجهت المظاهرة بالرصاص وبالمداهمات لبيوت العمال استغرقت طيلة الليل، تم تجددت المظاهرات وإطلاق الرصاص يوم 08 دجنبر، حيث سقط عشرات الشهداء واعتقل المئات من النقابيين. لقد كان إضراب 08 دجنبر 1952، احتجاجا على السياسة الاستعمارية في المغرب وفي عموم المستعمرات، وتعبيرا عن تطلع الطبقة العاملة المغربية للتحرر الوطني والاجتماعي، ومرحلة جديدة في مسلسل كفاحي طويل انتهى بإعلان الاستقلال السياسي للمغرب في 02 مارس 1956.

3 - الخلاصة

يتضح من خلال الأمثلة السالفة أن الإضرابات التاريخية، سواء التي خاضتها الطبقة العاملة وشعوب العالم أو التي عرفها المغرب خلال الفترة الاستعمارية، تتجاوز الحدود المرسومة في المشروع الحالي لقانون الإضراب. كما أن هذا المشروع لا يتسع لباقي الإضرابات الشهيرة التي طبعت تاريخ المغرب بعد «الاستقلال»، وأذكر من بينها: إضراب 23 مارس 1965 ضد السياسة التعليم التصفوية وضد الاستبداد السياسي، وإضراب 20 يونيه 1981 احتجاجا على الزيادة في الأسعار... وإضرابات أصحاب الشاحنات سنة 2005، ثم الإضرابات الأخيرة بمحطات البنزين والمخابز، وهي إضرابات غير مشروعة من منظور مشروع القانون لكونها إما لا تعني الأجراء، أو لها أهداف «غير مهنية»، أو لا تؤدي إلى «التوقف عن العمل» بل همّت الدراسة والتجارة...، أو أنها تصادف «أزمة وطنية حادة».

لو طُبِّق مشروع القانون التنظيمي الحالي بأثر رجعي فإن أبطال إضرابات الفترة الاستعمارية (1936 و1937 و1952...) سيجدون أنفسهم أمام محاكم المغرب «المستقل» التي قد تصدر ضدهم أحكاما سجنية نافذة (المواد 16، 41، 46).

إن مسؤولية مقاومة هذا المشروع الرجعي لا تقع على النقابات وحدها. بل إن الأحزاب التقدمية مسؤولة في المقام الأول عن حماية هذا المكسب التاريخي الذي استعملته حركات التحرر الوطني والاجتماعي، ضمن أسلحة أخرى، طيلة قرنين في صراعها من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. كما أن الحركة الحقوقية والشبابية والنسائية وكل الحركات الاحتجاجية معنية بهذه المعركة، مثلما كانت بالأمس معنية وفعالة في مقاومة مشروع رجعي آخر من خلال «لجان مناهضة مشروع مدونة الشغل». وفي كل الأحوال فإن الطبقة العاملة والشعوب عموما لم تنتظر اعترافا قانونيا بحق الإضراب لتستعمله، ضمن باقي أسلحتها، في كفاحها ضد الاستغلال والاستبداد.

11 / 6 / 2014

العدالة الجنائية الدولية تهزم ناتانياهو وغلانت كبار الإرهابيين بالكيان الصهيوني

سارعوا نحو الاعتراف بنظام روما لحماية المغرب من الإرهاب الصهيوني

النقيب عبد الرحيم الجامعي

رفعت المحكمة الجنائية الدولية بالأمر باعتقال نتانياهو ووزيره في الحرب غلانت، رأس القانون الدولي ورأس القضاء الدولي عاليا، رغم المناورات والدسائس الصهيو/امريكية، وصدر الأمر بإعتقال ضدا على من أرادوا وضع المحكمة وقضاتها تحت اقدامهم أمام العالم، ومنهم مجرمي الحرب بالكيان الصهيوني وحكام البيت الأبيض والبانتاغون الأمريكي المشاركون والحلفاء مع عصابات الكيان، وكل من ناصرهم ومن والاهم وسار في تأييدهم .

ويرجع بنا أمر الدائرة التمهيدية للمحكمة بالامر بإلقاء القبض على مُجرميْ الحرب بالكيان في نونبر 2024 لثمانين عاما للوراء ليذكرنا بشهر نونبر 1944 ، أي باول محاكمة تاريخية كبرى في العالم وهي محاكمة نورنبورغ لكبار القادة السياسيين والعسكريين النازيين الضالعين في جرائم الحرب وما تلاها من محاكمات لعدد من مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية مثل موريس بالون MAURICE PA– PON في أكتوبر 1997 وغيره...

اليوم المحكمة الجنائية الدولية تتكلم، وتعلن قرارها التاريخي بالقبض على بعض مجرمي الحرب عمداء الإبادة والعدوان بالكيان الصهيوني على غزة ولبنان ، رغم أنف أولئك الذين هددوا المحكمة و غضبوا على المدعي العام بها وعلى قضاتها، و من قاطعوها ومن منعوا التمويل عنها ومن أطلقوا عليها نيران الحقد و التهكم والانتقاص من قيمتها ولا زالوا إلى اليوم، دون أن يعيروا للعدالة الدولية أي حساب...

لقد صَدَقوا، ولم تذهب جهود أولئك الذين رحلوا بشكاياتهم و بدعاويهم و بملفاتهم و بوسائل الإثبات إلى مدينة لاهاي مقر المحكمة، من محاميات ومحامين ومن منظمات حقوقية وانسانية محلية واقليمية ودولية، ومن نساء ورجال الإعلام والصحافة بكل أصنافها من أجل مقاضاة المجرمين، وقدموها للمدعي العام وعرضوا الأسباب والوثائق والصور وحتى ومعها عشرات الالاف من أرواح الأطفال تحت الأنقاض و وسط القصف، وصَدَق كذلك كل من وفقوا في عشرات المئات من تظاهرات واحتجاجات في كل أنحاء العالم تأييد ومناصرة للغزاويين، كلهم وغيرهم اليوم يستبشرون بساعة الإعتقال وينتظرها عهم عالم الأحرار بالعالم...

و اليوم سيتأكد لمن طَبعَ أو تحالف أو اعترف بالكيان الصهيوني و أركان جيوشه القتلة، بأنه سقط في فخ المجرمين الذين لم يكونوا قبل اليوم و لن يكونوا بعد اليوم، لا حلفاء دبلوماسيين و لا اصدقاء في الإنسانية و لا مفاوضين سياسيين و لا ....، و تأكد له أن نبتانياهو و غلانت على رأس عصابة لا تتوقف عن ارتكاب أخطر الجرائم التي أسست من أجلها المحكمة الجنائية الدولية وقبلها المحاكم الخاصة بيوغوسلافيا و برواندا ومحكمة نورانبورغ، و انه لن يأتي منهم لا سلام ولا وقف نار و لا ضمان حياة وأمن المدنيين ولا حماية للمنشآت او المدارس او المستشفيات ...

و بقرار المحكمة الجنائية الدولية أمس الخميس، تحقق لشعوب العالم الطموحة للسلام و للنظام العالمي العادل، وتحقق للشعبين الفلسطيني واللبناني و لضحايا العدوان الصهيوني ومعهم الإنسانية كلها الانتصار الثاني بعد الانتصار الأول على الكيان أمام محكمة العدل الدولية في فبراير الماضي، ومن هنا سيكون هذا الحدث موضوعا مثيرا لمراكز البحوث السوسيو سياسية و الاستراتيجية و الجامعات العلمية ومعاهد الأبحاث في السياسات الدولية وغيرها، ومحور للنافس على بحث و تحليل واستعراض ظاهرة الإرهابي نبتانياهو و وزيره السابق غلانت، وموقع هذا الحدث وآثاره و أهميته في سياق صراع مسلح طويل ما بين شعب يقاوم من أجل بقائه وتحرره وبناء دولته، ومستعمر محتل استوطن وطرد السكان من وطنهم...

أن أسئلة كثيرة تزاحمنا وسط ما اثاره الأمر بالاعتقال ضد مجرمَيْ حرب من مستوى نتانياهو وغلانت، ومنها كيف سيتفاعل الحكام العرب مع قرار الاعتقال وموقعه على خيار التطبيع مع الكيان ؟ وما موقفهم من الكيان الصهيوني المعترف به من لدنهم بعد أن تأكدوا من الحقيقة التي حاولوا تجاهلها، وهي علمهم بأنهم تعاملوا مع مسؤول ينتمي لعصابة اجرامية؟ وبعد أن تأكد لهم بقرار أكبر محكمة جنائية دولية بالعالم أن من يترأس العصابة هو مجرم حرب كبير وجرائمه هي جرائم كيان بكل معانيه القانونية.

وفي هذا الموضوع بالذات، من حق الشعب الشعوب بالعالم أن يسألوا حكامهم، ومن واجب الحاكم أن يجيبوا عن تساؤلات شعوبهم، حول رأيهم في قرار المحكمة وهل هم مستعدون التعامل الإيجابي معه والتعاون لتنفيذه واعتقال المجرمين؟ وهل سيقبلون التبليغ عن المجرمين إن وطئت قدماهما بلدا من بلدانهم؟ ، وهل سيقومون باستقبالهم أو يقبلون طلب اللجوء السياسي لديهم في عواصم بلدانهم ؟ وأخيرا هل سيخضعون للشرعية الدولية ولقرار محكمة هي بالأساس من منظومة هيئة الأمم المتحدة من المفروض عليهم الامتثال وتوجهاتها.

بالمغرب، لنا كمواطنين وحقوقيين وأحزاب ومؤسسات حق سماع صوت المسؤولين و معرفة الموقف السياسي للسلطات الحكومية من قرار المحكمة الجنائية الدولية، فليس الموضوع حكومي، حكومي لا يعني المواطنين ، بل هو قضية مصيرية تعني المغاربة وكرامة المغاربة و سمعة المغاربة الذين يقفون لمواجهة الإرهاب كيفما كانت جنسيته وجنسية من يمارسونه.

وهنا، انتظر كما ينتظر الكثيرون، و اتمنى في نفس الوقت وبعد هذا الحدث القانوني الكبير الذي أتى من لاهاي عاصمة العدالة العالمية، أن يُعلن المسؤولون بالحكومة المغربية بواسطة رئيسها وأمام البرلمان بغرفتيه، عن قرارين اثنين وهما قرار إلغاء و انهاء تطبيع المغرب مع الكيان الاجرامي وترحيل ممثله من الرباط، والثاني هو قرار المصادقة على نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية والالتزام بقواعد عملها وتسييرها، ومن هنا سيبدأ تاريخ المغرب الجديد مع العدالة الدولية ومع الإنهاء من الإفلات من العقاب.

وفي انتظار ذلك ، عليكم بالحكومة الا تنسوا، فإننا كمواطنين لم ننس، أننا بالمغرب فقدنا مغربيات ومغاربة من سكان فلسطين بالضفة و القطاع خلال كل الحروب المعلنة من الكيان الصهيوني ، وهؤلاء لهم الحق على المغرب وعلى حكومته في الحماية وضمان حقوقهم في العدالة، و بالتالي يبقى من واجب رئيس الحكومة إن يوجه طلب تحريك المتابعة للسلطة القضائية ضد رئيس الكيان الصهيوني ورئيس وزرائه وأركان حربه، كما يبقى من واجب النيابة العامة فتح بحث ضد عصابة الإجرام بالكيان ومع غيرهم وفتحه حتى ضد مجهولين، لأن القانون المغربي يساعدها على فتح المسطرة في مواجهة جرائم ارتكبت خارج التراب المغربي، ما دام بعض ضحايا جرائمهم هم مغاربة اصابتهم طائرات الكيان وقتلوا بأسلحة الإرهابيين بالكيان بزعامة نتانياهو .

واخيرا فان أسوأ أنواع الظلم الاعتقاد بأن هناك عدل، ولا شك أن تنفيذ أمر الاعتقال الصادر عن المحكمة الجنائية وترحيل نتانياهو وغلانت للمحكمة وايداعهما السجن واطلاق محاكمتهما، قد يجعلنا نقول بأن العدالة احسن سلاح ضد الظلم، فما علينا أفرادا ومجتمعا محليا ودوليا إلا الإنتصار لقرار المحكمة الجنائية الدولية حتى لا يحسب علينا أننا انتصرنا للمجرمين ولكيان الأبارتيد.

الرباط: 22 نونبر 2024

كلمة الجمعية بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة 2025

تحت شعار :»جميعا لمناهضة كل أشكال العنف ضد النساء بالمغرب، وضد جرائم الإبادة الجماعية بحق النساء بفلسطين ولبنان والسودان...»، تخلد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إلى جانب شعوب العالم، اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي يصادف يوم 25 نونبر من كل سنة ، في ظل وضع دولي ووطني، متسم بكل الأسباب المفاقمة للعنف ضد النساء بكل أشكاله وفي مقدمتها عنف الإرهاب الصهيوني الممنهج والمنظم.

فعلى الصعيد الدولي، تحل هذه المناسبة هذا العام، والعالم بما فيه «المنتظم الدولي» يشهد على جرائم حرب الإبادة الجماعية التي يرتكبها الكيان الصهيوني الغاصب بشراكة أمريكية وأوروبية كاملة وبدعم أنظمة التطبيع، ومنها النظام المخزني بالمغرب، والتي أدت الى ارتقاء الآلاف من الشهداء والشهيدات، 70% منهم/ن من النساء والأطفال، بحسب اخر تقرير لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فما تعيشه نساء فلسطين ولبنان في ظل جرائم الإبادة الجماعية المرتكبة من طرف الكيان الصهيوني ومن تقتيل وتعذيب وتجويع واغتصاب وأسر، هو عنف منظم تتمثل فيه كل مواصفات الجرائم ضد الإنسانية المجرمة في القانون الدولي الإنساني.

إن استهداف الجرائم الصهيونية للنساء خاصة، بات سلاح حرب إجرامية تستهدف إبادة الشعب الفلسطيني والقضاء على مستقبل أبنائه وبناته وتصفية مقاومته، بالنظر للدور الريادي للمرأة الفلسطينية في الحفاظ على الهوية الفلسطينية بكل مقوماتها ولكل فلسطين، لذلك فاستهدافهن هو محاولة لتفكيك الدعامة والحاضنة الشعبية لقوى المقاومة الفلسطينية واللبنانية ،والضامنة لصمودها واستمراريتها جيلا بعد جيل؛ in

أما على الصعيد الوطني:

فيحل اليوم الدولي للقضاء علي العنف ضد المرأة هذه السنة ،في ظل استمرار نفس الاختيارات الكبرى للدولة المغربية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الموسومة بالتبعية العمياء لدوائر الرأسمال العالمي ومؤسساته المالية، وهي الاختيارات التي رهنت مصالح البلاد والثروة الوطنية لخدمة مصالح الرأسمال العالمي والرأسمال التبعي محليا، انضافت إليها خدمة اللوبي الصهيوني بعد استنبات شركات صهيونية تستنزف ثروات البلاد، فلم تنتج إلا المزيد من الهجوم على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن العصف بالحقوق المدنية والسياسية للشعب المغربي، عبر الزيادة المهولة في الأسعار، والإجهاز على الحق في الوصول للعلاج والتعليم والشغل القار، وتسريح عشرات الآلاف من العمال والعاملات ومحاربة الحق في العمل النقابي والحريات النقابية، وتصفية باقي الخدمات الاجتماعية والنظم الاجتماعية على علاتها وقصورها في تأمين حماية اجتماعية كاملة وكافية بمبرر خلق نظام شامل واحد، الشيء الذي جعل نتائج هذا الوضع، كارثية بالنسبة لعموم الشعب المغربي، وأشد وطاة على النساء نظرا لهشاشة وضعهن و للتمييز المفروض ضدهن، والذي هو في حد ذاته عنف متعدد الأوجه والمصادر؛

ولعل العنف الاقتصادي هو الأكثر وقعا على النساء، ومن تجلياته، التسريح الجماعي للعاملات، ونهب أراضيهن، وترهيب النساء وعائلاتهن المدافعات عن ممتلكاتهن، وتعرضهن للتحرشات الجنسية في الفضاءات العامة والخاصة، وفي مقرات العمل، ومضاعفة استغلال العاملات بتشغيلهن في ظروف قاسية تنعدم فيها شروط السلامة البدنية والكرامة الإنسانية، والقهر الذي ترزأ تحته العاملات الزراعيات، وشروط نقلهن من وإلى الضيعات عبر وسائل نقل غير إنسانية تعرض حياتهن للخطر، ولا تحفظ كرامتهن.

إلا أن هاته الأوضاع لم تثن النساء عن الانخراط بقوة في الحركات الاحتجاجية التي تشهدها عدد من المناطق، بل وتتصدرها من أجل الحقوق الشغلية، والحق في الأرض والماء والسكن والصحة، ومنها معارك عاملات سيكو-سيكوميك البطولية بمكناس، والاحتجاجات والمسيرات من اجل الماء بفكيك، وإعادة الإسكان بإقليم الحوز ، وإعادة الأعمار لضحايا الفيضانات بطاطا ، ووقفات الاحتجاج من أجل الحق في الأرض والشغل والسكن،وضد مافيا العقار بالدار البيضاء وضد، وغيرها في العديد من المناطق التي يتم فيها تشريد المواطنين/ات من بيوتهم/ن ، وفي العديد من المناطق في تحد شجاع للعقلية الذكورية وثقافة التمييز بين الجنسين، التي مازالت سائدة على مستوى الدولة والمجتمع، مكرسة ومدعمة بالترسانة التشريعية للدولة وبالمنظومة التعليمية وبالخطاب الإعلامي الذكوري، وهو ما تنتج عنه تداعيات خطيرة على صعيد الحقوق المدنية للنساء، ومن مظاهرها تنامي العنف بالفضاء العام والتحرش الجنسي والعنف الأسري وغيره من أشكال العنف الممارس ضد النساء، وكلها مظاهر تعكس زيف الخطاب الرسمي المعلن حول مكافحة العنف ضد النساء وغياب أية إرادة سياسية حقيقية لمناهضته.

ولذلك كله، فإن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهي تخلد اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، إذ تعلن تضامنها اللامشروط مع المقاومة الفلسطينية واللبنانية وجبهات الإسناد، وإذ تحيي عاليا الصمود البطولي للنساء في فلسطين ولبنان وفي كل المنطقة أمام جرائم الكيان الصهيوني، وإذ تثمن نضالات القوى التقدمية والديمقراطية النسائية والحقوقية والنقابية والسياسية، وكل الديناميات النضالية الوحدوية، فإنها تحمل الدولة مسؤولية تكريس ممارسة العنف ضد النساء في مختلف المجالات، وتؤكد مجددا مطالبها التالية:

- إلغاء كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب وكل الاتفاقيات المترتبة عنه وتجريمه، وطرد الصهاينة من المغرب والإغلاق الفوري لما يسمى مكتب الاتصال بالرباط؛
- رفع كل صيغ التحفظ على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة؛ وملاءمة التشريعات المحلية معها بما فيها الدستور، دون قيد أو شرط؛
- رفع كل القيود الدستورية التي تحول دون تفعيل مبدأ سمو المواثيق الدولية على القوانين المحلية، والمساواة المنصوص عليها دستوريا؛
- التغيير الشامل والجذري لكل من القانون الجنائي، والمسطرة الجنائية ومدونة الأسرة بما يضمن المساواة والكرامة و حماية النساء من العنف ؛
- إقرار سياسة اقتصادية بديلة تستجيب للحاجيات الأساسية لعموم المواطنين/ات، وسياسات عمومية قائمة على المساواة في جميع المجالات ودون أية تحفظات؛
- مراجعة أحكام القانون 13-103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء بإشراك فعلي للمنظمات الحقوقية والنسائية، وإقرار تدابير الحماية والوقاية من العنف ضد النساء؛
- اعتماد مناهج وسياسة تعليمية وتربوية وإعلامية وثقافية، من أجل القضاء على كل مظاهر التمييز بسبب الجنس من جذورها؛
- المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية 190 حول الحماية من العنف في مقرات العمل وإعمال التوصية المرتبطة بها، وملاءمة القوانين ذات الصلة معها؛

وأخيرا فإن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، تحيي عاليا، بهذه المناسبة، كل نساء المغرب المكافحات من أجل حقوقهن وكل القوى التقدمية والديمقراطية المناضلة من أجل المساواة، والمناهضة للتطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب عدو حقوق الإنسان وحقوق الشعوب وحقوق المرأة، كما تحيي كل نساء العالم وشعوبه المناهضة لنظام الهيمنة الليبرالية المتوحشة وتعبيراتها السياسية وخاصة التحالف الصهيو أمريكي، كشكل من أشكال العنف المنظم على المستوى الدولي، وتؤكد دعمها لنضالات نساء فلسطين ولبنان واليمن والسودان.. ولكل شعوب وأمم العالم المناهضة للإمبريالية والصهيونية، وتدعو إلى تكثيف كافة أشكال النضال من أجل مجتمع إنساني خال من انتهاكات حقوق الإنسان وفي مقدمتها حقوق النساء.

المكتب المركزي
في 25 نونبر 2024

في نقد الحداثة عند باومان

الوالي حاتم

هناك سلسة كتب مثيرة للسوسيولوجي البولندي سيجمونت باومان الناقد والناقم على الحداثة، تتحدث عن الظواهر السائلة، كتَب عن الشر السائل، والحب السائل، والخوف السائل، والحداثة السائلة والأمكنة السائلة (هذا الأخير حاولت قراءته). وهو يقصد بالسيولة معان متنوعة حاول البعض توضيحها، فقالوا: المعنى أن تلك المفاهيم لم يعد لها شكل ثابت نعرفها به، بل أصبحت مرنة متشكلة كالماء، أي أننا لم نعد نقف على أفكار صلبة واضحة المعالم كما كنا سابقاً. نحن اليوم نسبح في بحيرة لزجة مليئة بالسوائل، مختلطة المعاني، يصعب على المرء منا عزل شيء منها والتعامل معه منفرداً. وهذا ما عبرت عنه حنّا في كتابها الشهير «أيخمان في القدس» في محاولتها تحديد «الشر».

كانت مجموعة الكتب تلك جميلة ورصينة في مجال الدراسات الاجتماعية، ولكنّها لم تستوف كل شيء، لأن الكمال عزيز صعب المنال.. ولذلك، فكرت أن أكمل جهد الزميل باومان، وأضيف إلى كتبه كتابا عن الغباء السائل، والجهل السائل، والسذاجة السائلة، والتجارة السائلة، والإنسان السائل.. وهكذا حتى استوفي كل مكونات هذه الحياة المائعة، بمفاهيم سائلة. في الحقيقة، يمكنني أن أختار عشوائياً أي مصطلح وأضع وراءه كلمة سائل، ثم أجد بأني أمام موضوع يستحق النظر والتأمل فيه.. لأننا ياعزيزي السائل نعيش في عالم ذاب كل شيء فيه، وفقدت الأشياء ملامحها، وأصبح الفهم لأبسط الأمور معضلة حقيقية، ومادة للجدل والنقاش الذي لا ينتهي، خصوصاً في هذه الوسائط السائلة، مع أنه في زمان سابق كان من البديهيات..

اصدارات:

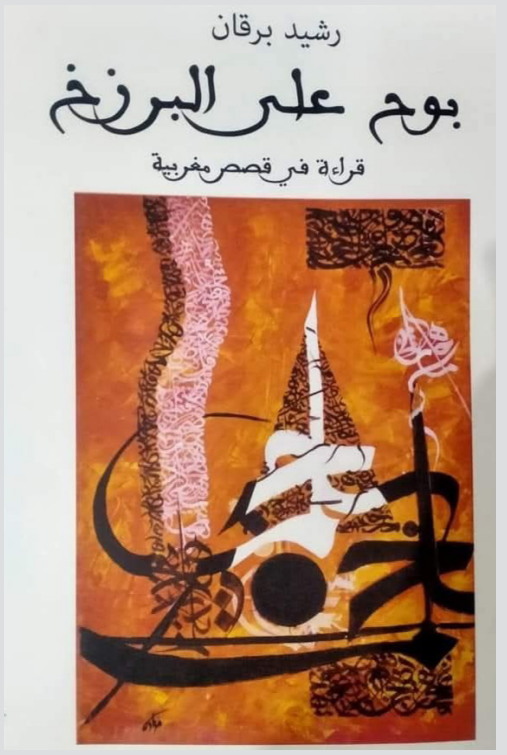

صدر للرفيق الدكتور رشيد برقان تحت عنوان(بوح على البرزخ)
قراءة في قصص مغربية .
تحيط الدراسة النقدية بمجموعات قصصية لكل من مبدعين في هذا الجنس الأدبي .
محمد زهير
عبداللطيف النيلة
احمد طليمات
لحسن باكور
عبدالرحيم الرزقي
كما زين الاصدار بلوحة للفنان الحسن الفرساوي.
لايسعنا سوى أن نشد على يد رفيقنا .ومزيدا من التألق والعطاء.

قصة الأخوات ميرابال واليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة 25 نوفمبر

في 25 نوفمبر (تشرين الثاني) 1960 تم اغتيال الأخوات ميرابال الثلاث (باتريا، مينرفا، وماريا تيريزا) المعارضات السياسيات لنظام الديكتاتور رافاييل تروخيلو رئيس جمهورية الدومينيكان ، الذي ظل على هرم السلطة في بلاده حتى عام 1961، فارضاً سيطرة مطلقة على البلاد من خلال تحالفه السري مع الكنيسة والأرستقراطيين والصحافة.. مع إدارته لسلطة عسكرية بوليسية وإعدامه الآلاف من معارضيه.

وفي عام 1999 تم تكريم الأخوات ميرابال من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك بتحديد يوم 25 نوفمبر من كل عام وتسميته اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة.

انضمت الأخوات (باتريا، مينرفا، ماريا تيريزا وديديه) إلى حركة الرابع عشر من تموز وهي حركة كانت تضم مجموعة من المعارضين لنظام تروخيلو،حيث قمن بتوزيع منشورات وكتيبات عن العديد من الناس الذين كان قد أعدمهم «تروخيلو».

تم اعتقال مينيرفا وماريا تيريزا مع أزواجهن وزوج باتريا عدة مرات وتعرضن للتعذيب الشديد اثناء اعتقالهن، وفي عام 1960 أدانت منظمة الدول الأمريكية اعمال "تروخيلو" وأرسلت مراقبين لجمهورية الدومينيكان وأفرج عن منيرفا وماريا تيريزا ولكن بقي أزواجهن في السجن.

في 25 نوفمبر 1960، ذهبت باتريا، مينرفا، وماريا تيريزا، مع السائق لزيارة أزواجهن في السجن وفي طريق عودتهن إلى البيت أوقفهن أتباع تروخيلو، وتم الإعتداء عليهن بضربهن بالهراوات بطريقة وحشية حتى الموت وجمعت الجثث ووضعت في سيارتهن الجيب وتم تشغيلها قبالة الطريق الجبلي لتبدو وكأنهن تعرضن لحادث.

وكشف لاحقاً بأن الدكتاتور كان وراء هذا الاغتيال والذي كان الضربة القاضية لنظام تروخيلو الذي اغتيل بعد ستة أشهر من حادثة اغتيال الأخوات ميرابال .

بعد انهيار نظام الدكتاتور تروخيلو كرمت ذكرى الأخوات ميرابال، وقامت اختهن ديديه الباقية على قيد الحياة لاحقاً بتحويل المنزل الذي ولدن فيه الى متحف يضم مقتنياتهن ويجمع العديد من الكتب والافلام الوثائقية والسينمائية التي خلدت ذكرى الأخوات ميرابال والتي انتجت حول نضالهن وأنشطتهن، بالإضافه إلى عشرات النصب والتماثيل والمطبوعات التي حملت صورهن .

هل بوسعنا أن نعيش دونما آداب؟

يتوارى خلف هذا التساؤل يقين يفيد أن الآداب العالمية أضحت إحدى ضرورات العيش (الكرامة، الحرية، العدالة الاجتماعية...)، و من ثمة تتأكد إنسانية الإنسان ، وتسوّغ تسويغا حجاجيا، ولاسيما إن نحن جارينا «ماثيوس إرنولد» في تحديده الأدب، من حيث وظائفُهُ، بأنه يفسر الحياة وينقدها..هكذا يؤصل الأدب علاقته، غير المنفصمة العرى، بالعلوم الإنسانية، التي لا تني مناهجها، مذ ظهرت، تتناسل، وطرائقها تتوآتر..والمدهش، المُغرب أن لا أمة من الأمم صادرت سلطة الأدب في مرحلة من مراحل النشوء والارتقاء، باستثناء صيحات بئيسة هنا وهناك دعت إلى إطلاق أيادي الشعب العلمية والتقنية..ذلك أن التذوق الجماليّ(الإستتيقيّ) خصوصية من خصوصيات الأدب، علامة مسجلة، محفظة لا يمكن تصديرُها أو تقاسُمُها. ولا جرم أن الجمال هنا ليس من المنظور البورجوازيّ في شيء، أو هو إذا شئت، عزيزي القارئ، ما يسمى في الأدبيات «الجمال الماركسيّ «بإضافة «علم»(علم الجمال الماركسيّ)؛ هذا العلم الذي ديدنه المساهمة الوازنة في التغيير المجتمعيّ، بما يحمله من قيم كونية، حضارية يستميت في تأمينها و الدفاع عنها.

وبما أن اللغة هي أصل الآداب، فإن الذين يناصرون العلوم يتناسون أن موقع اللغة هو الفصّ الأيسر من المخ (الدماغ)، موقع العلوم أيضا. أقول هذا ابتغاء إطفاء جذوة نار الحرب الأهلية، المفتعلة، بين العلوم والآداب. ومن البداهات أن الآداب تحقّق ثنائية: إمتاع/إقناع، وحين تقبل عليها تحلّق بعيدا فتستدعي الماضي السحيق و/أو تشرئب إلى المستقبل، إذ تؤكد ترحالا «أبديا»، مجنونا، محموما فتنقاد إليك الصور و الرؤى حبوا، وتزداد فرس مخيلتك جموحا.. وسرعان ما يحضر الإغراء والإغواء، بلا بذخ ولا افتراء...فكيف يزعم زاعم أنه ممكن أن «نؤمثل»ا لعالم في غياب الآداب؟!..ومما علق بالذاكرة أن محكوما عليه بالإعدام جلوسا على الكرسيّ الكهربائيّ، سُمح له بأن يختار آخر طلب، قبل تنفيذ الإعدام، فطلبَ أن يستمع إلى رباعيات عمر الخيام، بل إن طبيبا معاصرا ردد، حين اكتشف أن الميكروب يُعالج بمكروب مضاد، بيت الشاعر الظريف،أبي نواس:

دع عنك لومي فإن اللوم إغراء و داوني بالتي كانت هي الداء

و في تاريخ الأدب العربيّ، أن أحدهم أصيب في معركة،فلم ينكفف الجرح إلا بعد أن وضعوا عليه الكافور بتوصية من شاعر،يحفظ قول شاعر آخر:

«فكرت ليلة وصلها في هجرها
فجرت مدامع مقلتي كالعندم
فطفقت أمسح ناظري في جيدها
من عادة الكافور إمساك الدم»

والشاهد عندنا هو العجز الأخير.

تلكم كانت إشارات خاطفة، فيها حاجة إلى تعميق لم يسعفنا فيه حيز عمود الجريدة. أخيرا نقول مطمئنين، إن حدوس الآداب بمختلف أجناسها (الشعر، القصة،الرواية،المسرحية...) قد تبزّ حدوس العلوم..

نونبر2024

عبد الله غميمط:

أمام إصرار حكومة أرباب العمل على تمرير هذا المشروع التراجعي ... كان لزاما إطلاق مبادرة نضالية في اتجاه التصدي لهذه المخططات

تقديم

ضيف هذا العدد الذي خصص ملفه لمشروعي قانون الاضراب والتقاعد، هو الرفيق عبد الله غميمط المنسق الوطني للجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد والكاتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي، نحاوره حول خطورة المشروعين الذين تعمل الحكومة على تمريهما، على مستقبل الطبقة العاملة وعموم الشغيلة وعلى التقاعد والمهام المطروحة للتصدي لهذا المخطط الذي يستهدف الطبقة العاملة والعمل النقابي.

■ منذ مدة وفي محاولات متكررة تعمل الدولة على تمرير مشروع قانون الإضراب ولم تتمكن من ذلك. واليوم يبدو أنها مصرة على تمرير مشروعي قانون الإضراب والتقاعد. كيف ترون الهجوم الحالي للدولة على مكتسبات الطبقة العاملة وعموم الشغيلة في سياق دولي ومحلي قد يشجعها على هذا الهجوم؟

● **بعد انفراط العقد الاجتماعي الذي كان له الفضل على البورجوازية في تجاوز أزمتها من 1929 إلى 1944 من خلال إرسائه لتفاهمات طبقية انتزعت من خلالها الطبقة العاملة بأوروبا مكتسبات مهمة تتعلق بالأجور، تشريعات الشغل، الحماية الاجتماعية، شروط العمل، الصحة والسلامة، لكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ستسترجع الرأسمالية المبادرة، من خلال وصول أحزاب اليمين في العديد من دول أوروبا الغربية، وسيادة الاتجاهات الليبرالية داخل المنظمات غير الحكومية الدولية المكلفة بالسياسات العمومية، وهو ما عمق التراجعات تلو الأخرى، إضافة لتشتت الحركة النقابية وانتقالها من الخط الطبقي إلى خط المهادنة والشراكة .**

وفي هذا السياق العام، عزمت الدولة المغربية وأرباب العمل منذ سياسة التقويم الهيكلي، بداية الثمانينيات على الهجوم على مكتسبات الطبقة العاملة وقطعت أشواطا كبيرة في التنصل من التزاماتها ومسؤولياتها في ضمان الخدمات الاجتماعية الأساسية من صحة وتعليم وسكن وشغل، بل اتجهت صوب خوصصتها، ولم تتوانى في الهجوم على منظومة الحماية الاجتماعية عبر توجيه مخططاتها لصناديق التقاعد الداخلية بالعديد من المؤسسات العمومية، وانتقلت بعدها للصندوق المغربي للتقاعد وصندوق المقاصة، ساعية لتحميل جيوب الكادحين مزيدا من الأعباء، حيث ارتفعت الأسعار التي أنهكت القدرة الشرائية للعمال والفلاحين والموظفين الصغار والتجار الصغار والحرفيين وعموم الكادحين، وأغدقت على أرباب العمل بكل الامتيازات التشريعية والمالية على مستوى قوانين المالية، وفي المقابل وفرت للرأسمال اليد العاملة الرخيصة بإستهدافها للتشريعات الشغلية التي أضفت من خلالها المزيد من المرونة، واليوم تحضر الدولة لتعميقها بتحضير مشاريع قوانين جديدة سواء في القطاع العام أو الخاص.

وبعد تحقيق الباطرونا الريعية كل مطالبها من مرونة قوانين الشغل، وجمود الأجور وتقهقرها، وإرسائها لهشاشة الحماية الاجتماعية وخصخصة الخدمات الاجتماعية، انفتحت شهيتها على المزيد من تحصيل المكتسبات لصالحها وإلحاق التراجعات في جدار الطبقة العاملة، عبر منعها من ممارسة حق الدفاع عن النفس المتمثل في حق الإضراب، بواسطة إصدارها مشروع قانون الإضراب -15 97 المتضمن للعديد من الشروط والعقبات والعراقيل والإجراءات التي تبطل مفعول ممارسة الإضراب .

■ ما الذي يميز مشروع قانون الإضراب الحالي؟

● **ومن أجل تنوير الرأي العام العمالي والنقابي، نورد أهم البنود التكبيلية التي جاء بها مشروع القانون التنظيمي للإضراب -15 97 .**

– يعتبر كل دعوة للإضراب باطلة، إذا جاءت مخالفة لأحكام هذا القانون.

– يمنع الإضراب التضامني والسياسي.

–لا يمكن اللجوء إلى الإضراب إلا بعد مرور 30 يوما على تقديم الملف المطلبي للمشغل، ويعاقب بغرامة من 20000 إلى 50000 درهم كل من خالف أحكام هذه المادة.

– يجوز التنصيص في اتفاقيات الشغل الجماعية على تعليق ممارسة حق الإضراب خلال مدة محدودة.

– خلال سريان مدة الإضراب يسمح بإحلال أجراء جدد مكان الأجراء المكلفين بضمان الحد الأدنى من الخدمة.

– يحرم الأجراء المضربين عن العمل من أجورهم خلال سريان الإضراب.

–للدعوة للجمع العام، يضع المشرع الرأسمالي شرط توجيهها 15 يوما قبل انعقاد هذا الأخير، ويفرض ضرورة إخبار المشغل بمكان وتاريخ انعقاد هذا الجمع العام ب07 أيام قبل ذلك.

– ليكون الإضراب قانونيا، يفرض المشرع أن ينعقد الجمع العام بشكل قانوني بحضور على الأقل ثلاث أرباع من الأجراء المنتمين للمقاومة أو للقطاع ؟؟؟.

–يتخذ قرار الإضراب بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة.

– يجب إخبار المشغل بقرار الإضراب 15 يوما قبل ذلك، والسلطات المحلية 6 أيام .

– لا يجوز في حالة إلغاء الإضراب أو توقيفه بمقتضى اتفاق حول الملف المطلبي، خوض إضراب آخر بخصوص نفس المطالب إلا بعد انصرام أجل سنة كاملة.

– يمنع على العمال المضربين احتلال أماكن العمل خلال مدة الإضراب.

– يمكن لرئيس الحكومة بصفة استثنائية وبقرار معلل أن يأمر بمنع أو توقيف الإضراب لمدة محددة.

–يعاقب بغرامة من 5000 درهم إلى 10000 درهم كل أجير رفض توفير الحد الأدنى من الخدمة التي كلف بتقديمها خلال فترة سريان الإضراب، وفي حالة العود تضاعف العقوبة.

– يعتبر في حالة تغيب عن العمل كل أجير مارس حق الإضراب دون التقيد بمقتضيات هذا القانون التنظيمي (التكبيلي)، وتطبق في حقه العقوبات التأديبية الجاري بها العمل .

– يعاقب بغرامة من 10000 إلى 30000 درهم كل من خالف أحكام المواد 15، 16، 17، 18، 19، 23، 31، 32.

■ أمام إصرار الحكومة على تمرير هذا المشروع التراجعي، والتخطيط لمرحلة جديدة من تخريب صناديق التقاعد وتحميل الطبقة العاملة والشغيلة عموما كل الأعباء، كنتم سباقين للدعوة لتشكيل الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد. كيف تشكلت الجبهة وما هي الخطوات النضالية القادمة؟

● **أمام إصرار حكومة أرباب العمل على تمرير هذا المشروع التراجعي، وبرمجتها شوطا جديدا من تخريب صناديق التقاعد وتحميل الطبقة العاملة كل الأعباء الاجتماعية، كان لزاما إطلاق مبادرة نضالية في اتجاه التصدي لهذه المخططات. وهو ما عجل بميلاد الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد التي انخرطت فيها العديد من النقابات الوطنية والجمعيات المهنية . رغم صعوبة ومثبطات الواقع الموضوعي المحيط بمعركة مقاومة التراجعات، فقد بادرت الجبهة المغربية لتنظيم وقفة مركزية أمام البرلمان يوم 02 نونبر 2024 ، وتنظيم وقفات بالجهات يوم الأحد فاتح دجنبر 2024 ومسيرة مركزية يوم الاحد 15 دجنبر 2024، ووجهت دعوتها لكل الغيورين على مصالح الطبقة العاملة للالتحاق بالجبهة، وعبرت عن استعدادها للانخراط والمشاركة في أية مبادرة نضالية جادة ترمي التصدي لمشروع تكبيل الإضراب وتخريب أنظمة التقاعد والتغطية الصحية .**

أمام زحف الدولة على المكتسبات الاجتماعية والتشريعية للطبقة العاملة، وتشتت الحركة النقابية وعدم تحمل مسؤوليتها في تحصين المكتسبات، يبقى الأمل معقودا على خيار الجبهات لتيسير الوحدة النضالية وإبداع أشكال التعبئة الجماعية والمجتمعية في مواجهة جشع الرأسمال واختياراته اللااجتماعية .

في العدوان على فلسطين ولبنان، لا يفل الحديد إلا الحديد !

أحمد كاعودي

في قولة مشهورة لدوسوسفكي لها ما يماثلها، عما يجري من عدوان «إسرائيلي» على غزة والضفة ولبنان مضمونها: «قد لا أملك انتصارات مدهشة ولكن أستطيع إدهاشك بهزائم خرجت منها حيا»، وهذا في نظرنا يعد انتصارا لجبهة المقاومة وبيئاتها الحاضنة، والتي تواجه ، ومنذ أربعة أشهر التحالف ؛ الصهيو إمبريالي، مدعما، أي التحالف بإمبراطورية إعلامية، الذي توفر لدولة الاحتلال الغطاء السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية ، لتبرير توحشها وتغولها بمطلق اليد والصلاحيات، لتتلاعب بالأمن القومي العربي كما تشاء وكيف تشاء، تحت عناوين وسرديات مخادعة مضللة: «الدفاع عن النفس»، «محاربة» الإرهاب : (حماس وحزب الله)، «الدفاع عن التحضر ضد التوحش»... من المؤسف هذه السرديات المضللة، التي تسعى إلى التغطية عن ارتكاب العدو الإسرائيلي، أبشع الجرائم ضد الإنسانية، وجدت تفاعلا في الخطاب الرسمي ، لليمين الغربي وحتى عند بعض المحسوبين على اليسار، ووضعت الغرب الرأسمالي في مأزق أخلاقي وسياسي فباتت المواجهة ،مفتوحة بين أحرار العالم المؤيدين للحق والعدل وتقرير المصير للشعب الفلسطيني، وما بين المتماهين مع دولة الاحتلال على المنصات الإعلامية وفي فضاء الشوارع الأوروبية والإمريكية أمرا واقعا لعقود من الزمن، تجلى في عناوين دالة ما بين محاربة السامية»... ومظاهر الإسلام فوبيا والعنصرية لزالت تجد صدى لها في وسائل الإعلام ولدى أوساط متغلغ فيه الفكر الصهيوني ابرزته حديثا ردود الأفعال على أحداث أمستردام الكروية ، وبالأخص في مباراة ربع النهاية الأوربية، وفي ما بعد بين ؛ فريق كرة القدم الفرنسي ونظيره «الإسرائيلي» ، انتهى بطريقة مذلة وخجولة للفريق الفرنسي بصفر مقابل صفر، اللافت للانتباه أن فرنسا شهدت خلال تانيك اليومين ، حالة استنفارا تحسبا لما تعتبره الأوسط الأمنية معاداة «السامية»، فالملعب ومحيطه كان شبه معسكر وشبه فارغ ؛ حضر المباراة الرؤساء الثلاث : ساركوزي، هولاند، ماكرون لتأكيد ما يعتبرونه دعما « لحمامة السلام المعتدى عليها ؟» من طرف حماس في السابع من أكتوبر ،— وكأن تاريخ الاحتلال يبدأ من التاريخ المذكور–

توالت الاصطفافات والأحداث ما بين اعتراض مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية ليندا توماس غرينفليد على قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار في غزة ، الفيتو الذي عد حينها من طرف الكثير من دول الجنوب ، بمثابة مشاركة الإدارة الأمريكية ، الحرب على فلسطين، وما بين رفض البيت الأبيض قرار محكمة الجناية الدولية، بصك اتهام نتنياهو ووزير حربه السابق غالنت، بالمسؤولية على أعمال إجرامية ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية، مضافة إليها جريمة تجويع الملاين الفلسطينيين في غزة ، وقد حولهم جيش الاحتلال إلى ، نازحين محرومين من المساعدات الإنسانية ...والغريب في الأمر أن الرئيس الأمريكي، جو بايدن رحب سابقا بقرار المحكمة الجنائية ، ضد الرئيس بوتين وعارضه ضد رئيس وزراء الكيان ، وهذا ما يفسر في نظرنا منتهى ازدواجية المعايير الغربية ويجعل تطبيق الغرب الرسمالي لاتفاقية روما على المحك، من خلال هذا المسار الدبلوماسي والحقوقي والتفاوضي هذا الأخير تريده « إسرائيل» – تحت النار – و الذي لا تعيره أي اعتبار، ما دام الإمريكي يوفر لها كل إمكانيات الدعم ،شهدت غزة والجنوب اللبناني تصعيدا نهاية الأسبوع الماضي في الغارات «الإسرائيلية» عرفت غزة مجازر مروعة أودت باستشهاد أكثر من 44ألف فلسطيني و100ألف مصابا، ولم يسلموا من المجازر حتى رجال الإسعاف والصحافين بالتوازي عمل المبعوث الأمريكي هوتشكين من خلال زيارته المكوكية إلى لبنان إلى محاولة انتزاع ما عجز وزير خارجية بلاده بلينكن من حماس عبر الوسيط المصري والقطري ولا جيش الاحتلال في الحرب البرية على القرى الحدودية اللبنانية الحصول عليه، قرار وقف إطلاق النار من رئيس مجلس النواب نبيه بري ، بالشروط الإسرائيلية وما لا يريد ه العدو « الإسرائيلي» « فهمه هو أن تكثيف الغارات على جباليا في غزة وعلى صور وعلى الضحية ... وقتل قيادة المقاومة من الصف الأول والثاني، فهذا لن يثني المقاومة على الدفاع عن الأرض و الإنسان ، فبعد مجزرة البيجر واستشهاد رموز التضحية وادعاء نتنياهو أنه قضى على 80% من القوة الصاروخية لحزب الله وعلى كتيبة الرضوان ، وأنه يمضي قدما في تغير الحكم في لبنان والشرق الأوسط وإخراج حزب الله من المشهد السياسي ، هاهي المقاومة اللبنانية تستعد عافيتها ، لتمطر يوم الأحد معظم المدن المحتلة الفلسطينية «ردا على الغارات المروعة التي استهدف بيروت ، بوابل من الصواريخ والمسيرات الانقضاضية، وترغم أربعة ملاين مستوطن على الهروب إلى الملاجيء التوصيف لعبد الباري عطوان (رأي اليوم) فكانت صور المستوطنين على الحرائق التي شهدتها الثكنات العسكرية أصدق وأبلغ تعبيرعلى فشل أهداف رئيس الكيان الاستراتيجية، كحديثه عن الشرق الأوسط الجديد، وعودة المستوطنين إلى شمال فلسطين واجتثاث حزب الله.. فكان له عكس ما خطط له وتمناه بضربات حزب الله الموجهة والتي سرعت رئيس وزراء الكيان إلى الموافقة على إبرام الصفقة ، مع لبنان لوقف إطلاق النار، وهو ما كان يرفضه طيلت ،14 شهرا في غزة بأن أعلن ذلك رسميا مساء يوم الثلاثاء على الهواء مباشرة ، وقد أوردت قناة الميادين في النشرة المسائية، استطلاع قامت به القناة 12العبرية أن 69% ، من «الإسرائيليين» اعتبروا أن الحرب انتهت في الشمال دون تحقيق أي انتصار، ومن جهتنا نتسائل حول الإنجاز الميداني الذي أحدثت المقاومة في ضرب العمق الفلسطيني المحتل، يوم الأحد هل هناك من الدول العربية من لا تزال تراهن على الحماية العسكرية لها في حين أنه عاجز على حماية نفسه ومستوطنيه، ويا ترى كيف سيتعاطى الغرب من قاعدته العسكرية المتقدمة في الشرق الأوسط لحماية مصالحه في المنطقة؟ بعد الصمود الأسطوري للمقاومة الفلسطينية وبأنجازاتها وإنجاز سندها حزب الله وانصار الله الحوثين والحشد الشعبي العراقي .. ونتسائل أيضا ،حول مصير وحدة الساحات لدعم غزة ؟ وهل هي الجهة الدولية «الراعية» للسلام، هي من ستتكفل بالتعمير أم دول الخليج النفطية ، هي من تساهم في إعادة البناء؟ وفي الختم على حد قولة، لجورج ،» إن أفضل شكل لأنهاء الحرب المستعرة هو، التسريع بخسرانها «!

القنيطر: منتصف ليلة الثلاثاء 26 نونبر24

حدث الأسبوع

قرار المحكمة الجنائية الدولية والحاجة لنظام عالمي بديل

الحسين بوسحابي

أصدرت المحكمة الجنائية الدولية يوم 21 نونبر 2024 «مذكرة» اعتقال بحق المجرمَين الصهيونيين المدعوان «نتنياهو» و«غالانت». هذا القرار الذي قوبل بترحيب من طرف مكونات الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة والقوى الداعمة والمناصرة وأحرار العالم فيما انفرد بادانته ورفضه علنا الكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية حاضنته وشريكته في جرائم الحرب والابادة الجماعية والتطهير العرقي...

هذا القرار، والذي من المفترض أن يفتح المجال لاتخاذ قرارات مماثلة في حق باقي عتاة مجرمي الحرب من الصهاينة وداعميهم، وإن كان تنفيذه، قد يواجه صعوبات وعراقيل...، إلا انه جاء ليؤكد حقيقة أن تاريخ هذا الكيان منذ أن تم زرعه في المنطقة، هو تاريخ الاجرام بقيادة عصابات إرهابيين لا يولون اهتماما للقيم الانسانية ويدوسون على كل القوانين والاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة بها.

ياتي هذا القرار يوما بعد استعمال حق «الفيتو» بشكل منفرد من طرف الادارة الامريكية ضد مشروع قرار لوقف اطلاق النار في غزة لتعرقل به ادارة البيت الابيض وللمرة (الألف) كل قرار يهدف لمحاسبة «اسرائيل» عن جرائمها أو لوضع حد لغطرستها وبالتالي توفير مزيد من الغطاء السياسي والدبلوماسي مسنود بالدعم العسكري المطلق للعصابات الصهيونية لارتكاب المزيد من المجازر والجرائم ضد الانسانية والابادة الجماعية والتطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني في غزة وفي كل فلسطين كما في لبنان وسوريا واليمن والعراق...

إن استعمال حق «الفيتو» في جل الحالات التي استعمل فيها من طرف أعضاء دائمي العضوية في ما يسمى «مجلس الأمن الدول» وبالخصوص من طرف الامبريالية الامريكية، كان بهدف عرقلة قرارات من شانها محاسبتها هي أو حلفائها عن جرائم تكون قد اقترفتها ضد شعوب ودول أو افعال وقرارات تريد فرضها من أجل مصالحها وتكريسا لهيمنتها رغما عن مواقف باقي الدول وشعوبها. مما يجعل «مجلس الأمن» بصيغته التي فرضتها توازنات ما بعد الحرب العالمية الثانية أداة بيد الدول المهيمنة لفرض قراراتها على باقي الدول وشعوبها. فيما تبقى جل المؤسسات الدولية بما فيها الأمم المتحدة خاضعة لجهاز من المفترض ان يكون تنفيذيا لقراراتها يسمى «مجلس الأمن الدولي».

في ظل التناقضات التي تخترق العالم والتقاطبات والصراعات المحتدمة التي يعرفها، أصبح هذا الواقع يحتم إعادة النظر في منظومة ما يسمى «المجتمع الدولي» مم أجل منظومة بديلة في خدمة الشعوب تخضع لإرادة أغلبية الأمم وشعوبها وليست رهينة بيد القوى المهيمنة وهذا لن يتاتى إلا بنضال الشعوب وتضامنها من أجل انعتاقها من الاستعمار ومخلفاته ومن التبعية وتقرير مصيرها.